



الجلسة العامة ٢٦

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد كيرن (سلوفينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

تقرير الأمين العام (A/58/323)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

السيد رودريغس باريبا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

يذكر إعلان الألفية، ”نحن ... قد اجتمعنا ... لنؤكد مجددا
إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما
لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم“ (القرار
٢/٥٥، الفقرة ١). ويواصل الإعلان، ”وتقع على عاتقنا ...
مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية
والمساواة والعدل على المستوى العالمي“ (الفقرة ٢)، ثم
يعلن، ”إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم
المتحدة ومقاصده التي ثبتت أنها صالحة لكل زمان
ومكان“ (الفقرة ٣).

إن الحرب غير القانونية في العراق قد جعلت كل
شئ أكثر وضوحا. وفي أوقات مماثلة في عام ١٩٩٩، وفي
قاعة الجمعية هذه، قال الوفد الكوبي،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن تنتقل

إلى البنود المدرجة في جدول أعمال عصر هذا اليوم، أود أن
أحيط الأعضاء علما بأنه منذ إصدار الوثيقتين A/58/360
و Add.1، سددت جمهورية الكونغو الديمقراطية المبالغ
اللازمة لخفض المتأخرات عليها إلى ما دون المبلغ المحدد في
المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما

على النحو الواجب بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سترد هذه

المعلومة في الوثيقة A/58/360/Add.2، التي ستصدر
صباح غد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



سابقة للأحداث الإجرامية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا شك أن الأمم المتحدة أصبحت أقل أهمية، وأن البعض يسعى إلى إعلان أن ميثاق الأمم المتحدة أصبح بالياً، وأنه يجري إنشاء ديكتاتورية عالمية بحكم الأمر الواقع تقوم على استخدام القوة.

وكما هو معروف جيداً، فإن موقف كوبا يتمثل في ضرورة استعادة نظام الأمن الجماعي، الذي ينظمه الميثاق ويحكمه الدور المركزي للأمم المتحدة، وليس نبذ ذلك النظام. ويجب على الجمعية العامة الآن أن تؤكد مرة أخرى، مثلما فعلت في إعلان الألفية، على الصلاحية الكاملة للميثاق، الذي يجب أن تطبق مقاصده ومبادئه، بما في ذلك مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، واحترام الاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، دون أي قيد.

وينبغي التأكيد مجدداً على وجوب امتناع الدول عن استعمال القوة والتهديد باستعمالها، ووجوب تقيدها في كل الحالات بدقة بأحكام الميثاق وخدمة المصلحة العامة وحدها. وينبغي أن ندافع عن التعددية التي تفترض سلفاً احتراماً كاملاً للقانون الدولي والديمقراطية في العلاقات العامة.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين يجب أن تستعاد مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة. ويجب إجراء عملية إصلاح عميق لإجراءاته، بما في ذلك استعمال حق النقض، وتوسيع عضويته، على مستوى الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء.

وعلى الجمعية العامة أن تستأنف سلطاتها الواسعة بموجب الميثاق، بما في ذلك السلطات المتصلة بمحالات شلل مجلس الأمن، رفضاً لاستعمال القوة لتحقيق مآرب سياسية، والتشديد على أن التسوية السلمية للمنازعات هي السبيل

”في إطار النظام العالمي الأحادي القطب والليبرالي - الجديد، وفي ظل ديكتاتورية اقتصادية وعسكرية لدولة عظمى، وفي ضوء فرض نموذج واحد، والنادي النووي، والمذهب العسكري العدواني لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وما يدعى بالتهديدات العالمية، ووضع البلدان في ”هامش المنطقة الأطلسية - الأوروبية“، وابتزاز الأمين العام مالياً، واستبداد بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والكيل بمكيالين في المجلس، وشل حركة الجمعية العامة، والسبل التي تطبق من خلالها الانتقائية السياسية ويجري بها التلاعب في قضايا حقوق الإنسان - في ضوء كل ذلك، يكون انتهاكاً أن توافق على الحق في التدخل العالمي“ (A/54/PV.32، الصفحة ٢).

وبعد حربين، بات من الواضح أن نظام الأمن الدولي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، ويجسده الميثاق ويعكسه إعلان الألفية، قد دمر بصورة دائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الآن مفاهيم أكثر خطورة، منها ”مراجعة الوضع النووي“ - مراجعة المذهب الأمني الوطني للولايات المتحدة؛ وإعلان ذلك البلد أنه مستعد للعمل ضد التهديدات الناشئة من أراضي أكثر من ٦٠ بلداً؛ ووصم بلداننا في العالم الثالث بأنها ”أركان الكوكب المظلمة“؛ وتعريف ما يسمى بالتهديدات الجديدة والمجموعات المتنوعة من التهديدات - والأشكال الجديدة للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وما يسمى بالتهديدات المسلحة وغير المسلحة؛ والاستعمال الوقائي للقوة، بما في ذلك على أراضي دول أخرى.

وما من شك في أن عالم اليوم أكثر خطورة وأقل أمناً مما كان عليه في عام ١٩٩٩ أو في أي أعوام أخرى

إن الالتزامات الشحيحة والمشروطيات العديدة التي اعتمدت في مونتييري، والوعود الخاوية التي أطلقت في الدوحة وفشل مؤتمر كانكون مؤخرًا يبدو أنها تتمشى مع النداء المذكور أعلاه. إن كل دولار بائس من دولارات المساعدة الإنمائية الرسمية تقابله ستة دولارات تصرف على خدمة الدين المستمر في التزايد. وقد اتسعت الفجوة بين الشمال والجنوب، والفجوة الرقمية آخذة في الاتساع كذلك.

إن أي مجموعة من الدول، غنية كانت أم فقيرة، لا تستطيع أن تنعم بمزيد من الأمان في عالم يعيش فيه ٨٠٠ مليون جائع ويعتاش فيه ١,٢ مليار شخص على أقل من دولار واحد في اليوم، ويحرم فيه ١١٥ مليون طفل، ثلاثة أحماسهم من الفتيات، من فرص التحصيل العلمي. وثمة ٨٧٦ مليون أمي في العالم تشكل الإناث الثلثين بينهم. ويموت سنويا ١١ مليون طفل بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، فيما يموت سنويا أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ امرأة أثناء الحمل أو الولادة. ومن بين الـ ٤٢ مليون شخص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعيش ٣٩ مليون منهم في العالم النامي ويتسبب السل والملاريا وبوفاة ٣ ملايين شخص كل عام؛ وثمة واحد من كل خمسة أشخاص في العالم لا وسيلة له للحصول على المياه الصالحة للشرب، كما أن ٢,٤ مليار إنسان لا سبيل لديهم للاستفادة من مرافق صحية ملائمة. أهذه هي الشراكة الدولية من أجل التنمية التي وعد بها إعلان الألفية؟

إن أفريقيا لا تحتاج من الدول الاستعمارية السابقة إلى وصفات أو نصائح بل إلى تمويل. ولن يكون هناك سلام ولا أمن ولا استقرار من دون تنمية. كما أن المجتمعات المسورة لن تشهد أي نوع من أنواع الرخاء في استمرار غياب التنمية في بلدان الجنوب.

الوحيد المؤدي إلى الأمن والاستقرار والعدل والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

إن إعلان الألفية يجب أن ينفذ على أكمل وجه في ما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، بغية الحد من الدور الذي تؤديه في المذهب والسياسات الأمنية، ووقف تطويرها وتخزينها. وعلينا أيضا أن نمتنع عن تطوير أي أسلحة تقليدية فتاكة جديدة وكذلك عن عسكرة الفضاء الخارجي.

أما في ما يتعلق بالتحديات والاقتراحات المتعلقة بالألفية، فإن الحصار المفروض على كوبا جرى تشديده، كما اتسعت آثاره الخارجة عن الاختصاص الإقليمي. أما استغلال المشتريات الكوبية من المواد الغذائية من الولايات المتحدة لتبيان أن الحصار قد رفع جزئيا فلم يؤد إلا إلى تبيان الطابع الإباضي للحصار الذي ما زال حتى بعد قمة الألفية يشمل الأغذية والأدوية.

لقد ورد في إعلان الألفية ما يلي:

”إن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع. ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية...“ (القرار ٢/٥٥ الفقرة ٥).

ويستطرد الإعلان:

”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية...“ (الفقرة ١١).

إن تسييس حقوق الإنسان ليس شأنًا جديدًا في مداولات لجنة حقوق الإنسان وليس من العدل انتقاد البلدان النامية على دفاعها عن مفاهيمها أو حقوقها أو مصالحها المشروعة. إن التسييس أمر فرضته منذ زمن طويل البلدان المتقدمة النمو التي شجعت، ككتلة، على الكيل بمكيالين والأخذ بالنهج الانتقائية والمعاملة غير المتكافئة انطلاقًا من جداول أعمالها السياسية ومصالحها القومية الضيقة بل وأحيانًا رضوخًا للمطالب الأجنبية التي هي نفسها عانت منها.

إن البلدان الصناعية المهتمة عن حق بإقامة حوار مثمر بتسوية المنازعات والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق التعاون، على نحو ما دعا إليه إعلان الألفية، يجب أن تدرك أن من يساند الهيمنة يضر في نهاية المطاف بمصالحه الخاصة.

إن معالجة موضوع حقوق الإنسان في الجزء المتعلق بالسلم والأمن من تقرير الأمين العام وتحديدًا ما يتعلق منه بالجزءات، يبدو أنها تسلم بأن مجلس الأمن يمارس مهامه في الواقع من اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس على الإطلاق من اختصاص مجلس الأمن.

كذلك، فقد سقطت الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية أيضًا ضحية ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب. فضلًا عن الأزمة في النظام السياسي، وافتقار رجال السياسة إلى المصداقية والعزوف عن الانتخابات في البلدان الصناعية، ظهرت الآن بيانات دامغة تبرهن على التلاعب بالمعلومات والرأي العام واستثناء المواطنين من عملية صنع القرار في الحكومات التي يفترض أنها تمثلهم.

إن وفد كوبا يؤيد الاقتراح بتنظيم مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض كامل لتنفيذ

وفي ظل نكبتنا بهذا النظام الدولي القائم على الإجحاف والتهميش وعدم الاستدامة والمتسم بميكالية مالية تساعد على نهب بلداننا، تبدو أهداف الألفية محض خيال.

إن الحلول قابلة للتنفيذ. فالدين الذي سدده شعوب العالم النامي أضعافًا مضاعفة يجب إلغاؤه. والوعد بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يجب الوفاء به. ويتعين توفير موارد من بيع الأسلحة ومن المضاربات المالية ومن الإعلانات التجارية بغية تلبية احتياجات البلدان النامية التي تتعاضم بشكل مخيف. والإعانات الزراعية في بلدان الشمال يجب أن تتوقف. كذلك، فإن احتكار الملكية الفكرية للموارد الطبية ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للحياة يجب أن تتوقف.

ماذا حصل لبروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ؟ ما هو التقدم الذي أحرز منذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ؟ إن تدهور المناخ المرتبط بأنماط الاستهلاك غير الرشيد التي تتبعها البلدان الصناعية يعني أن الأغنياء والفقراء سيتكون في مواجهة مصير واحد.

في إعلان الألفية وعدنا بما يلي:

”لن ندخر جهدًا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلًا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليًا، بما في ذلك الحق في التنمية“ (الفقرة ٢٤).

إن الجمعية العامة يتعين عليها أن توجه نداء من أجل التعاون والحوار البناء في سبيل تشجيع حماية جميع حقوق الإنسان المتكافئة والمترابطة وغير القابلة للتجزؤ والتي ينبغي أن يتمتع بها جميع الأفراد والشعوب. وينبغي لها أن تبادر إلى تحرك ملموس لإيجاد حلول سلمية للمشاكل الإنسانية الدولية على نحو يمتثل بالكامل لمبادئ ومعايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

”الشراكة والمشاركة في تخفيض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتحدة“. وقد وردت الاستنتاجات والنتائج الرئيسية للدورة المواضيعية في وثيقة النتائج الختامية: ألا وهي إعلان وخطة عمل أولناتار بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني. وستقوم حكومتي بتسليم التقرير المفصل عن نتيجة هذا المؤتمر إلى الجمعية العامة ومتابعته في بداية الشهر القادم، حينما تنظر الجمعية في البند ذي الصلة في جدول الأعمال.

وتخدم التقارير الوطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، في رأينا، بوصفها أداة هامة في قياس التقدم المحرز وضمان بقاء الأهداف الإنمائية للألفية في لب الجهود الإنمائية. ومن المشجع أن حوالي ٤٠ بلدا قد استكملت تقاريرها الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وأن من المتوقع أن تلقي ٦٠ تقريرا إضافيا بنهاية هذا العام. ويسرني أن ابلغ الجمعية العامة بأن حكومة منغوليا منخرطة بنشاط في وضع اللمسات الأخيرة على تقريرها الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي إعداد حكومتي لتقريرها عن الأهداف الإنمائية للألفية، اضطلعت بمجموعة من الأنشطة التحضيرية خلال العامين الماضيين. ففي عام ٢٠٠١، حينما احتفلنا بالذكرى السنوية الأربعين لانضمام منغوليا إلى عضوية الأمم المتحدة، نظم مؤتمر مشترك تحت موضوع ”أربعون عاما من التعاون بين منغوليا والأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الألفية“، وضمت نتائجه الرئيسية في المذكرة التي قدمتها حكومتي في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢ شكلنا فرقة عمل وطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تتألف من الوزارات الرئيسية والمكتب الإحصائي الوطني والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وكلفت بمهمة تكييف الأهداف الإنمائية

الالتزامات المعقودة في إعلان الألفية، أملا في أن يسفر ذلك عن فرصة أخرى لتنفيذ الأهداف.

السيدة إنخستيسغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية):
يود وفدي أن يثني على تقرير الأمين العام الشاحدين للأفكار عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (A/58/323) وأعمال المنظمة (A/58/1). وتشاطر منغوليا ممثل المغرب البيان الذي سبق أن أدلى به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وكما يرى في تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323)، فقد كانت النتائج المحرزة في الأعوام الثلاثة الأولى مختلطة ومتفاوتة. ولكل هدف، سواء كان متعلقا بالسلام والأمن أو بالتنمية أو بحقوق الإنسان والديمقراطية، هناك بوادر مشجعة للتقدم في بعض المجالات مع دليل مثير للقلق على الركود بل والارتداد في مجالات أخرى. ولكن احد الاستنتاجات الهامة التي يمكننا أن نخرج بها من التقرير هي أن الأهداف الإنمائية للألفية، مهما كانت طموحة، ما زال في الإمكان تحقيقها على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء إذا كانت هناك إرادة سياسية كافية. وبالتالي، ثمة حاجة واضحة إلى أن يواصل القادة السياسيون الزخم الحالي من أجل تفاذي حصول النكسات والتعجيل بالتقدم في الأعوام القادمة.

وكانت الأهمية الجوهرية لصياغة شراكات على المستويين الوطني والدولي على حد سواء ولمشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد برزت بقوة في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد الشهر الماضي في عاصمة منغوليا، أولناتار. وعقدت أولى الدورات المواضيعية الثلاث للمؤتمر، التي حضرها ممثلو ١١٩ حكومة ومجموعة من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، تحت الموضوع الفرعي

ويؤمن وفدي بأن التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية ستكون هامة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٥. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤمن بأنه قد يكون من المستصوب أن يلتزم من الدول الأعضاء تقديم تقارير مرحلية إلى الأمين العام عن التقدم الوطني المحرز، حتى يمكن توفير صورة شاملة للاستعراض.

وفي الأسبوع الماضي والأسبوع السابق له، جدد رؤساء وفودنا في المناقشة العامة تأكيد ثقتهم بالأمم المتحدة، كما اتفقوا على الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير حاسمة لكي تكون المنظمة الدولية معدة بما فيه الكفاية للتصدي الفعال للتحديات الهائلة، الراهنة والمقبلة على حد سواء. ويؤيد وفدي تأييدا تاما رأي الأمين العام بأنه "يجب على الدول الأعضاء أن تمنع النظر في 'تركيبة' المؤسسات الدولية الحالية" (A/58/323، الفقرة ٩١) و "أن تنظر في التوصل إلى اتفاق سريع بشأن [الإصلاحات] باعتبارها من أولى أولويات المصلحة الوطنية" (الفقرة ٩٨).

وينبغي أن تشمل التدابير الإصلاحية في رأينا تنشيط الجمعية العامة وترشيد جدول أعمالها، وتوسيع مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه، وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستعراض الاعتماد المتبادل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، واستعراض دور مجلس الوصاية في ضوء المسؤوليات الجديدة الموكلة إلى المنظمة العالمية في الماضي القريب.

وتؤيد مغوليا فكرة تحديد عام ٢٠٠٥، الذي من المقرر أن يستعرض فيه المجتمع الدولي التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية، بوصفه التاريخ المستهدف للتوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الإصلاحية. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي يتطلع إلى تلقي النتائج والتوصيات

للألفية مع السياقات الوطنية، وتحسين قاعدة البيانات الإحصائية ونظام تقييم ورصد التقدم المحرز وصياغة التقرير من خلال عملية تشاورية واسعة القاعدة. ونوقش مشروع التقرير الأول بصورة واسعة في اجتماع تشاوري وطني عقد في آب/أغسطس الماضي بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركاؤنا الثنائيون والمتعدد الأطراف والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأدججت الآراء التي أعرب عنها في الاجتماع واستنتاجاتها في التقرير.

ويتضمن التقرير معلومات شاملة عن الوضع الحالي والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية والغايات الـ ١٦. كما يحدد التحديات الرئيسية والعقبات والأولويات والأنشطة في المستقبل والمساعدة الإنمائية بموجب كل هدف. وقد جعلت حكومة منغوليا من تخفيض الفقر أولويتها الرئيسية، إذ التزمت بتحقيق الهدف الإنمائي للألفية لخفض مستوى الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعهدت باستيفاء معيار تخفيض الفقر المحدد في اتفاقنا للشراكة في تخفيض الفقر مع المصرف الإنمائي الآسيوي. كما أجزنا ورقتنا الاستراتيجية لتخفيض الفقر التي تؤكد على استراتيجية نمو يقودها القطاع الخاص وزيادة الإنفاق الاجتماعي في سياق تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزئي.

واعتمدت الحكومة برنامجا وطنيا بشأن دعم الأسباب المعيشية للأسر بوصفه مرحلة ثانية لبرنامجها لتخفيض الفقر. وبغية تخفيض الفقر، حددت حكومتي الاستراتيجيات الرئيسية التي تشمل الآتي: ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستمر، ومعالجة الفقر والتفاوت الحضريين، والمشاركة النشطة للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفقر والكوارث الطبيعية وإدارة المخاطر، وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية.

الراسخة بأن أسلوب العمل الدولي المتعدد الأطراف هو الأسلوب الذي لا خيار سواه لمواجهة تحديات الأمن الجماعي ومقتضيات عصر العولمة من خلال المؤسسات الإقليمية والدولية وفي طليعتها منظمنا هذه.

ونلاحظ بارتياح، من خلال تقرير الأمين العام، الجهود التي قامت بها المنظمة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية خلال العام المنصرم، تنفيذًا للقرارات ذات الصلة. وإن كان العمل صوب تحقيق الأمن والسلام قد شابه بعض الخلل بسبب عدم توافق الآراء كما جاء في التقرير، فإننا جميعاً نعي تداعيات تطورات العامين الماضيين، والتي تركت آثارها السلبية على العلاقات الدولية بدءاً بأحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المشؤومة، وانتهاءً باحتلال العراق، وما رافق كل ذلك من خلافات في الرؤى وتعارض في المصالح وتردد في تحمل مسؤوليات ومقتضيات الأمن الجماعي ومتطلبات السلام.

لقد أثرت تلك الأحداث على طبيعة العلاقات الدولية ومصداقية الأمم المتحدة ودورها بوجه خاص. على أن النيل من المنظمة والمساس بدورها ومصداقيتها ليسا نتاج تلك الأحداث وحدها، فقد خرجت إسرائيل قبل ذلك على الإجماع الدولي وأخذت تتحدى هذه المنظمة والشرعية الدولية على مدار قرابة أربعة عقود باستمرار احتلالها للأراضي العربية وممارساتها التعسفية ضد سكان تلك الأراضي ورفضها المتكرر لإخضاع منشآتها النووية للمراقبة، إلى جانب اعتداءاتها المتكررة على حيراتها والتي كان آخرها الاعتداء على سوريا.

وإذ كانت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١ قد أذكت الوعي بمخاطر الإرهاب على الأمن الجماعي، وحققت بالفعل اصطفاً دولياً لمواجهة، فإن أسلوب المواجهة قد اتسم بالخلط في مفاهيم أساسية، واقتصر في أحيان كثيرة

التي من المقرر أن يضعها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، كما يتطلع إلى العمل بنشاط مع الأمم الزميلة لنا خلال كل من الدورة الحالية والدورة المقبلة للجمعية العامة نحو تنشيط الأمم المتحدة.

وفي الختام، أؤكد للرئيس تأييد وفدي وتعاونه الكاملين في القيام بمهمته الشاقة.

السيد مبارز (اليمن): يطالعنا تقريراً الأمين العام قيد النظر بحقائق حول نشاط المنظمة خلال العام المنصرم، وكذلك ما تم إنجازه فيما يتصل بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. ونلمس جميعها في واقع عملنا المشترك. ولكن هاتين الوثيقتين تضعان تلك الحقائق في إطار يمكن من تقييم ما أنجز ووضع الرؤى الصحيحة لمسار المستقبل. ونحن لا نملك إلا الإشادة بالتقريرين.

ونتفق مع ما جاء في مطلع التقرير عن أعمال المنظمة (A/50/1) بأن الأمم المتحدة قد مرت خلال العام المنصرم بمرحلة صعبة، شكلت خلالها الحرب في العراق اختباراً قاسياً لمبدأ الأمن الجماعي الذي قامت على أساسه المنظمة. لقد عبر الأمين العام في رؤيته هذه عن حقيقة واضحة وشعور عام بأن العمل الدولي المتعدد الأطراف قد تعرض آنذاك لخطر التصدع من جراء أسلوب العمل الانفرادي من قبل البعض خلافاً لمقتضيات الأمن المشترك والعمل الجماعي.

وإذا كانت البيانات التي ألقى أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية تعد صدقاً للرأي العام وتجسيدا للإرادة الدولية فإن الغالبية الساحقة من أعضاء هذه المنظمة قد أكدت على أهمية التمسك بأسلوب العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة والتوفيق بين المصالح الوطنية التي تزداد تشابكاً وتداخلاً يوماً بعد يوم.

وكان وفد الجمهورية اليمنية ولا يزال مع هذا التوجه، حيث أكدنا ونؤكد على التزامنا الثابت وقناعتنا

لتعيين فريق من الشخصيات البارزة لوضع تصورات محددة للدفع بعملية الإصلاح المنشودة، على أن يضمن ذلك مشاركة واسعة تعكس الآراء المختلفة.

ونحن من جانبنا نؤكد استعداد وفد الجمهورية اليمنية للتعاون معكم في جعل أعمال هذه الدورة دفعة قوية لعملنا المشترك.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): إن هذه

المناقشة الهامة التي تجيء في وقتها بشأن متابعة قمة الألفية وعن أعمال المنظمة توفر فرصة لتقييم الوفاء بالالتزامات المعلنة للدول الأعضاء. ومؤتمر قمة الألفية، الذي كانت نتائجه إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، مثل فرصة فريدة من نوعها وجهدا أبرز لنا التحديات والأهداف المتعلقة بإقامة عالم ينعم بالتنمية، والسلام والأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب ملاوي بتقرير الأمين العام المعروضين على الجمعية.

يمثل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/58/1 صورة واضحة للمهام التي تواجه الأمم المتحدة والتقدم المنجز. وفي هذه المناقشة، كما يقول التقرير، يجب أن نركز اهتمامنا على دعم المنظمة بالقيام بتقييم محسوب لما حدث، مع التفكير في نوع المنظمة التي نريدها في المستقبل وبدء القيام بالتغييرات اللازمة.

وأوضح إعلان الألفية خطة إنمائية يجب أن تتبعها الأمم المتحدة في مكافحة الفقر والمشاكل الأخرى التي تواجه العالم اليوم. وسيعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على مدى التقدم الذي حققناه في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في بروكسل؛ ومؤتمر القمة العالمي

على الظواهر دون الجذور. ظهر ذلك في الخلط بين الإرهاب والحق المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي كما اتضح في جوانب أخرى عديدة. وقد حذر من مثل ذلك الأمين العام في التقرير الذي بين أيدينا والذي جاء فيه أن "ليس ثمة مبادلة بين حقوق الإنسان والأمن فلا بد أن يُشكل احترام حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في الحرب ضد الإرهاب كما أن تعزيز قيم التسامح والحوار بين الحضارات يتسم بدوره بأهمية فائقة" (A/58/1، الفقرة ٦٣).

هنالك ولا شك إنجازات هامة تحققت في مجال تطوير حقوق الإنسان أشار إليها تقرير الأمين العام، إلا أن التطبيق العملي يواجه صعوبات ليس أقلها غلبة المصالح الضيقة والاعتبارات السياسية على الالتزامات التعاقدية والجوانب الإنسانية والأخلاقية. وبهذا الصدد، نشير إلى ما جاء في تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية والذي جاء فيه أنه "في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية يلوح في الأفق خطر اضطرارنا إلى التراجع عن بعض المكاسب الهامة التي تحققت في العقد الماضي" (A/58/323، الفقرة ٣). ومع البطء الواضح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فإن الجهود التي بذلت حتى الآن وأشارت إليها البيانات التي تضمنها تقرير الأمين العام بهذا الصدد، تدل على أن هنالك وضوحا في الرؤى التي تنقصبها الإرادة السياسية لتحويلها إلى واقع فعلي ينعكس على حياة شعوب البلدان النامية.

وتظل الأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية للعمل الدولي. وهنالك إدراك مشترك وواضح لدى المجتمع بضرورة إدخال إصلاحات أساسية على المنظمة تمكنها من مواجهة تحديات المستقبل والتكيف مع طبيعة المتغيرات المتسارعة في واقع العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد المفاهيم والآراء التي طرحت منذ قمة الألفية وحتى الآن لإدخال إصلاحات أساسية على المنظمة. ونرحب تحديدا بمبادرة الأمين العام

وتعاون المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، لا سيما بالنسبة لتنمية القدرات وتوفير الموارد لمكافحة هذه الآفة.

وينبغي أن يكون تحقيق السلم والأمن الشغل الشاغل في أية جهود موجهة إلى تنمية الإنسان في بيئة من الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا يزال العالم يشهد أعمالاً إرهابية، على الصعيدين الوطني والدولي وكذلك صراعات أهلية مسلحة، جعلت جميعها الحياة الإنتاجية مستحيلة، لأن الناس يعانون من التشريد والفقر والحرمان. وسيظل تحقيق السلام والتنمية على صعيد عالمي بعيداً عن متناول أيدينا إلا إذا أظهرت الدول الأعضاء تازراً في اتخاذ تدابير ملائمة متعددة الأطراف مع احترام العدالة. فالحروب تؤدي إلى أزمات غذائية وفقر، لا سيما في أفريقيا، ويهددان السلم والأمن. وترحب ملاوي باستراتيجية الأمين العام المتمثلة بتغيير نهج الأمم المتحدة تجاه السلم والأمن ليشتمل على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

قضية العراق - قبل حرب آذار/ مارس ٢٠٠٣ وبعدها - شكلت تحدياً لا حد له للأمم المتحدة، مبيناً أخطاء اللجوء إلى الحرب كحل للمشاكل. وقبل الحرب مباشرة، أكدت ملاوي، باسم المجموعة الأفريقية، الحاجة إلى المرونة وضبط النفس لتجنب الصراع المسلح، الذي بدا وشيكاً. وفي ذلك الوقت، علّقت تعددية الأطراف عملياً. وحوّلت الأمم المتحدة إلى مراقب قلق. واليوم، مع أنه أعلن أن القتال الميداني قد انتهى في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٣، لا يزال السلام سراباً بالنسبة لكل شخص في العراق. والهجوم المأساوي الأخير على الأمم المتحدة في بغداد ووفاة موظفيها وأنشطة العصابات اليومية ووفيات أفراد قوات التحالف تذكرنا أنه بدون قيادة الأمم المتحدة فإن تحقيق السلام الكامل في العراق لن يكون سهلاً.

للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاجن. ويمثل اهييار المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية في كانكون تعقياً مؤسفاً على مدى الشراكة بين الشمال والجنوب.

وكما أشير في إعلان الألفية، فإن إفريقيا - القارة الأكثر تأثراً بالفقر، والجوع، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات العنيفة - تتطلب اهتماماً خاصاً. والفقر سيجد حله في التنفيذ التام لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا. وبينما أيدت الأمم المتحدة المبادرة كأداة لتعزيز تنمية إفريقيا، يجب أن يتمشى مع تلك الخطوة الإيجابية تدفق الموارد المطلوبة من أجل تنفيذها. وفي الحقيقة، ينبغي أن يتضمن الدعم الملموس لإنجاز خطة إفريقيا الإنمائية بموجب المبادرة تحرير التجارة وإلغاء الديون الخارجية، بالإضافة إلى تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدر ب ٧, ٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، حتى يتم استئصال على الفقر المدقع من على وجه قارتنا.

لا ينكر أحد أن السلم والأمن شرطان مسبقان لأية تنمية لها معنى. وبينما نتعامل مع التهديدات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل ومسألة الإرهاب، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلم والأمن العالميين. وينبغي أن تتصدى الأمم المتحدة، بالعمل مع الدول الأعضاء، بحزم لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال ملاوي ملتزمة بمكافحة الإرهاب، كما تجلّى بمصادقة الحكومة مؤخراً على أربع اتفاقيات للأمم المتحدة تتعلق بمكافحة الإرهاب والانضمام إليها. ولكن، في حين أن الحكومة أظهرت التزاماً قوياً بمكافحة الإرهاب، فإن فعالية هذه الإجراءات في هذا المجال تتوقف على توفر القدرة والموارد لتنفيذ الاتفاقيات. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى دعم

ولا تستطيع أية دولة أن تدعي اليوم أنها تملك القدرة على أن تحل بمفردها صراعاً مسلحاً بحجم الصراع المسلح في الشرق الأوسط. ولذلك، فإن دور الأمم المتحدة بالنسبة للقضية الفلسطينية يجب أن يظل موجوداً بوضوح، ممثلاً بالدعم الدولي المقدم من خلال المجموعة الرباعية.

وفي مجال الالتزام بالجوانب الإنسانية، سجّل أداء الأمم المتحدة، الذي يستحق الثناء، بالعمل من خلال وكالاتها، نجحاً واضحاً بالنسبة لحالات الكوارث الطبيعية والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحرب والتشريد بالقوة. ويوجد اليوم في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ٢٩,٤ مليون نسمة مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشكل هذه المشاكل مجتمعة حلقة من اليأس زادها الفقر سوءاً.

وفي حين أننا نسلم بدور الأمم المتحدة الحاسم الذي لا يستغنى عنه في تنسيق المساعدة وحماية المدنيين في الصراع المسلح، فإن ملاوي تطلب إيصال هذه المساعدة في الوقت المناسب.

وفي ضوء حدة الفقر الذي عانت منه معظم البلدان - والذي تفاقم بتأثيرات زعزعة الاستقرار الناتجة عن الأخطار التي تتهدد السلم والأمن - قد تظل التنمية في هذه البلدان مجرد سراب. ووفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام، تشمل العناصر الحيوية لتشجيع التنمية تعزيز وزيادة تمويل التنمية؛ وتعاون القطاع الخاص؛ ونجاح مفاوضات التجارة؛ وتخفيف حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية؛ وتأمين الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الجيدة؛ وتحسين أسلوب الحكم؛ وتوفير الفرص للنساء الفقيرات؛ وحيازة تكنولوجيا الاتصالات. وتعاني ملاوي من فقر مدقع، يعوق تحقيق أهداف الألفية الإنمائية. ويجب أن تواصل

وفي مجال حل الصراعات، تشيد ملاوي بدور الأمم المتحدة في مختلف مناطق الصراع. ففي أفريقيا، تعزز السلم بوجود المنظمة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وسيراليون وليبيريا والقرن الأفريقي. ويمكن قول الشيء نفسه عن مناطق أخرى في العالم، حيث تعمل الأمم المتحدة لتحقيق التآزر مع المنظمات الإقليمية. بيد أن حفظ السلام وبناء السلام، اللذين تتسم بهما فترة ما بعد انتهاء الصراع، يشكلان مرحلة حساسة تتطلب حسن النية عملياً من المجتمع الدولي بأسره. وإسهام ملاوي في عمليات حفظ السلام في أفريقيا وفي أماكن أخرى يؤكد دعمها الراسخ للسلم والأمن.

وتعتقد ملاوي أنه لا يمكن التصدي على نحو وافي للتحديات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن، بما فيها الإرهاب الدولي، إلا من خلال شراكات دولية. ولتحقيق ذلك، تشجع ملاوي الأمم المتحدة على معالجة الصراعات الإقليمية من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية.

والأمم المتحدة اليوم هي القيم الأعلى على جدول أعمال السلام الدولي. ولذلك، لا تزال المهمة الرئيسية للجمعية العامة تتمثل في تحديد السبل المحتملة لتعزيزها لا لإضعافها. وقد عانت الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في الآونة الأخيرة من فقدان المصداقية والفعالية في مواجهة صراعات معينة، بما فيها الصراع في العراق. بيد أن من دواعي الامتنان أن يلاحظ المرء أن المصداقية المفقودة عادت إلى الأمم المتحدة وأنه جرت استعادة بعض من الإيمان بها.

في الأمم المتحدة، وثانياً، الحاجة إلى مجلس أمن أكثر انفتاحاً وأكثر تمثيلاً، يعكس آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعد نحو ٦٠ عاماً من تأسيسها.

وثالثاً، باعتماد الأفضل في تكنولوجيا المعلومات، فإن الأمم المتحدة لن تكون أكثر فعالية وانفتاحاً فحسب، بل من الممكن أن تساعد أيضاً على سد فجوة المعلومات في العالم.

قد لا ندرك في عملنا اليومي في الأمم المتحدة أن هذه منظمة في حالة تغير دائم. بعض التغيرات هي تعديلات طفيفة، وأخرى، مثل اعتماد إعلان الألفية هي معالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل التكيف في عالم دائم التغير.

إن الأهداف أمامنا واضحة. والوارد في جدول الأعمال الآن هو التنفيذ. نحن نوافق على بيان الاتحاد الأوروبي حول تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبشكل خاص قوله إن أفضل ضمان للقيم التي نسعى إليها هو من خلال تعددية الأطراف الفعالة.

لا يجوز أن ننتظر، بل لنصغ إلى نداء الأمين العام للقيام بهذه التغييرات والإصلاحات العاجلة والتي تأتي في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى كلمات السيد هالدور أسغريمسون، وزير خارجية آيسلندا، في خطابه الذي ألقاه مؤخراً أمام الجمعية حيث قال إنه علينا أن نصوغ لأنفسنا أما متحدة عملية المنحى وتمثيلية ومركزة ومنسقة. وتؤمن آيسلندا بأن الفرصة متاحة وبأن الوقت لتنفيذها هو الآن.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد على أن السويد تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلت به إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لذلك سأتوخى الإيجاز.

الأمم المتحدة، بدعم دولي، العمل بإبداع لتقليص الفجوة بين الغني والفقير.

في الختام، تشيد ملاوي بالأمين العام على تقريره الشاملين والاستراتيجيات التي حددها. وتكرر ملاوي القول إن الأمم المتحدة هي المنظمة المتعددة الأطراف الأعلى التي تملك ولاية لمعالجة القضايا العالمية من خلال نُهجٍ جماعية ومسؤولية مشتركة.

السيد هانيسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): بسرور بالغ يتقدم وفد آيسلندا بتهنئة السيد هنت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة.

ونقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) وتقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1)، اللذين يعكسان التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في عالم مضطرب ولا يمكن التنبؤ به، واللذين يغطيان معاً جدول أعمال المنظمة بالكامل. وقد أصاب الأمين العام، في مقدمة تقريره عن أعمال المنظمة، في إشارته إلى أن الأمم المتحدة ليست غاية في حد ذاتها ولكنها أداة لتحقيق الغايات المشتركة.

في المناقشة العامة في بداية الدورة الثامنة والخمسين، استمعنا إلى رسالة مدوية: أن الأوان لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وضمان أن نخدم الجيل المعاصر وأجيال المستقبل على نحو فعال ومهم.

وترحب آيسلندا بمبادرة الأمين العام وتدعمها، وهي المبادرة الممثلة في إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة لتقديم التوصيات الضرورية لمستقبل منظمنا المشتركة. ونحن الآن بحاجة إلى رجال ونساء يتحلون بالحكمة والخبرة والرؤية والشجاعة لتأمين مستقبل الأمم المتحدة. ويتعين عليهم أن يعالجوا عدداً من المواضيع، من بينها أولاً، دور ومركز الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية لصنع القرار

مبادراتنا، أو تغيير اتجاهها. وبتلك الطريقة، سنقوم بالتخفيف من العبء الملقى على عاتق الأمانة العامة لتستطيع أن تركز بصورة أفضل على طلبات الجمعية الآتية والأكثر استعجالاً.

إن إصلاح مجلس الأمن - أي توسيعه - أمر ضروري، بل حتمي، إذا أردنا أن يظل المجلس مهماً. وبدلاً من أن نحاول إيجاد الحل الأمثل الآن لعقود قادمة، ينبغي أن نتقبل أن أي إصلاح من الممكن أن يحتاج إلى إعادة النظر فيه بعد ٥ أو ١٠ سنوات. ومثل هذا الإصلاح هو إشارة واضحة إلى أن الأمم المتحدة مستعدة أن تتكيف وتتعدل من أجل الحفاظ على سلطتها في السياسة العالمية. وسنعود إلى هذا البند بالتفصيل خلال مناقشات الأسبوع القادم في الجمعية.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل فرصة فريدة للبلدان العالم لكي تعمل معا من أجل تنمية عادلة ومستدامة على الصعيدين العالمي والوطني. والهدف الإنمائي الثامن للألفية فريد من حيث أنه يمثل شراكة حقيقية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وبالفعل، تشكل تلك الشراكة مع توافق الآراء في مونتيري عقداً للالتزامات المتبادلة. إن السياسات والإجراءات المتعلقة بالهدف الإنمائي الثامن للألفية - وهي أساسية لنا في البلدان المتقدمة النمو - يجب أن تكون أكثر تحديداً. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى وضع جدول زمني ثابت يشمل المواعيد النهائية.

وينبغي أن تلتزم البلدان الغنية مثل السويد بتقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة فيما يتعلق بجدول أعمال الهدف الثامن. إنها مسألة مسؤولية ومصداقية ومساءلة المانحين. ويجب وضع وتنفيذ إطار دولي لتقديم تقارير عن الهدف الإنمائي الثامن للألفية.

هناك فرصة للإصلاح خلال هذه الدورة للجمعية العامة. إن الدعوة إلى المزيد من الإصلاح في الأمم المتحدة تقدم بها الأمين العام إلى الجمعية، مرة أخرى، من خلال تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) وبيانه في افتتاح دورة الجمعية العامة هذه. وقد وافقت الأغلبية الساحقة من المتكلمين خلال المناقشة العامة على ضرورة تنفيذ الإصلاحات.

وتود السويد أن تؤكد تأييدها لمبادرة الأمين العام لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة. وإنشاء ذلك الفريق يعتبر تحدياً لنا للعمل بتصميم أكبر لتحقيق نتائج ملموسة في المجالات التي أشار إليها الأمين العام، عن حق، بصفتها أساساً لعمل المنظمة. وتطلع قدماً إلى إجراء حوار فعال مع الفريق.

إلا أننا لا نستطيع مجرد انتظار النتائج التي سيتوصل إليها الفريق. يجب أن نمضي قدماً بالإصلاح الآن، وبالفعل، خلال هذه الدورة. من الممكن تنشيط الجمعية، إنها مسألة إرادة سياسية. ليس هناك افتقار إلى الأفكار البناءة. وتشجع السويد رئيس الجمعية العامة على دعم هذا الجزء من جدول أعمال الإصلاح وعلى تقديم اقتراحات ملموسة للجمعية، ويستطيع أن يعول على دعمنا لذلك.

وإذا كنا نود أن تصبح الجمعية العامة عنصراً نشطاً في الساحة السياسية العالمية، علينا أن نتمعن في طريقة عملها. نحن في الجمعية العامة يجب أن نسأل أنفسنا إذا كانت مشاريع القرارات التي نقدمها بطريقة تقليدية - في بعض الأحيان بتغييرات طفيفة من عام إلى آخر - تخدم الغرض المرجو منها وتعكس الوضع الحالي. هل الطريقة الأفضل للتأثير في الحالة هي بالطلب الروتيني إلى الأمين العام لتقديم تقرير آخر؟ في بعض الحالات نستطيع - وينبغي لنا - اعتبار الحلول لستين أو ثلاث سنوات، والتوقف عن بعض

وفي موعد سابق من هذا العام، انقسمت الآراء في الأمم المتحدة حول طريقة تسوية أزمة العراق. ونحن نؤمن بشدة أن صكوك الأمم المتحدة بالغة الأهمية من أجل تطبيع الحالة في ذلك البلد. وأيا كانت الحجج، يجب أن تتأزر الآن من أجل غرض مشترك وهو إعادة السيادة إلى الشعب العراقي في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية، وإعادة القانون والنظام والقيام بإعادة إعمار واسعة النطاق للبلد. ولدنا مصلحة مشتركة في مساعدة المواطنين العراقيين على احتضان الحريات التي أنكرت عليهم لزم من طويل والتي قامت على أساسها الأمم المتحدة. وإذ نسترشد بحس من المسؤولية، حيال مصير الأمة العراقية من أجل السلم والأمن في المنطقة، فإن الدول الأعضاء في غوام، أوفدت وحداتها العسكرية إلى الخليج الفارسي. ويحدونا الأمل أن يتفق مجلس الأمن قريبا على قرار جديد لتعزيز دور الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك توفير الترتيبات الضرورية في مجال الأمن.

وتؤيد غوام تأييدا كاملا ضرورة تعزيز الأمم المتحدة، بوصفها محفلا رئيسيا للتعاون الدولي ولاتخاذ القرارات المشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وبشأن قدرتها على التعامل معها. وترحب غوام بنية الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة للنظر في التحديات الحالية للسلم والأمن، ولتقديم توصيات قبل الدورة المقبلة للجمعية العامة، بشأن سبل تعزيز تصدي الأمم المتحدة لتلك التحديات.

لقد شهدنا تغيرات كبيرة تحققت في تنفيذ التوصيات لفريق ماثل، ترأسه السفير الإبراهيمي، حول إصلاح حفظ السلام. وفي هذا المجال، لدى الأمم المتحدة اليوم القدرة على العمل، وهي تعمل فعلا بطريقة أكثر مرونة وسرعة وفعالية. ويحدونا الأمل أن تقربنا المناقشات والإجراءات الأخيرة في مجال منع نشوب الصراع أكثر إلى تأسيس نظام دولي قادر على منع نشوب الصراعات المسلحة في الوقت المناسب

وقد قدمت حكومة السويد إلى برلمانها مشروع قانون بشأن سياسة التنمية العالمية حيث يدخل اتساق السياسات ومساءلة المانحين في صميمها. والأمور التي كانت أساسا من أعمال التعاون الإنمائي هي الآن من أعمال الحكومة بأكملها. وهذا تغيير رائد. وسوف يوفر مشروع القانون للسويد أرضا صلبة للقيام بدور أقوى وأكثر فعالية في الإسهام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن ندع تلك الفرصة تفوتنا.

السيد ساغاتش (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة غوام: جمهورية أذربيجان، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

في مؤتمر قمة الألفية التاريخي وفي مؤتمر قمة مجلس الأمن اعتمد قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلانين معلمين مزودين بخبرة تبلغ نصف قرن لمنظمة تجسد آمالنا وتوقعاتنا المشتركة للعيش في القرن الحادي والعشرين، في عالم أكثر أمنا وعدالة.

وبالرغم من ذلك، فإن التطورات اللاحقة في العالم أحضرت معها تحديات جديدة وكبيرة أمام المجتمع الدولي. وبعد ثلاث سنوات من أحداث الألفية، نجد أنفسنا في مرحلة تتعرض فيها مصداقية الأمم المتحدة ذاتها وقدرتها على مواجهة التحديات القديمة والجديدة للتشكيك.

أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على إعداد تقريره الشامل والشاحذ للأفكار عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323) والذي يثير فيه العديد من القضايا البالغة الأهمية لمستقبل هذه المنظمة ومستقبل العالم ككل. إنها مسؤوليتنا المشتركة أن نجد أجوبة عن تلك الأسئلة إذا كنا نريد حقا أن نتحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما تم حتى الآن ليس سوى تقدم بسيط صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى بذل جهود نشطة ومتسقة من قبل مجتمع المانحين والبلدان المستفيدة على حد سواء. ونؤمن بأن الملكية والقيادة الوطنيتين هما حيويتان لنجاح تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وريثما يتم ذلك، علينا تعزيز قدراتنا لإعداد تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع معلومات موحدة بشأن مؤشر الفقر، وتوفير التحليلات لصانعي القرارات. ولهذا، فإن دول غوام تشدد على ضرورة تشغيل الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخفيض الفقر من أجل تحقيق هذه الغاية.

ودول غوام بوصفها بلدانا تمر بمرحلة انتقالية في اقتصاداتها، ترحب ترحيبا شديدا بزيادة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة، في إطار تنسيق كامل لفريق التنمية، في المجالات التالية: تعزيز دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتفعيل معادلة شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - البنك الدولي على جميع المستويات؛ وتنسيق ورصد تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمري القمة للأمم المتحدة في مونتيري وجوهانسبرغ؛ والمضي في تعزيز مشروع الألفية، الرامي إلى احتذاب القدرات الفكرية التي تأتي بأفكار جديدة حول كيفية التعجيل في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإكمال جهود القيادة الوطنية من خلال رعاية الحوار بين أصحاب المصالح الكثيرين بناء على مشاركة أنشطة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ وصون حملة الألفية بشكل أكبر.

وفي ظل عالم معوم، فإن بيئة خارجية مؤاتية لا يمكن أن تقل أهمية بالنسبة للتنمية المستدامة عن النمو الاقتصادي الداخلي. فالتجارة حيوية لرعاية النمو وتخفيف حدة الفقر. وبما أن دولتين من دول غوام - جورجيا

وبكفاءة. وينبغي أن يكون هذا البعد بالغ الأهمية في فلسفة نشاطات الأمم المتحدة المستقبلية.

وتُدين غوام بشدة الإرهاب بجميع ظواهره. ولقد شاركت بلداننا في التحالف ضد الإرهاب منذ البداية وأسهمت إسهاما كبيرا في نشاطاته. وبما أن تهديد الإرهاب للسلم والأمن الدوليين يتطلب إجراءات عالمية ثابتة وطويلة الأجل، فعلى هذه المنظمة أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في تيسير التعاون الحكومي الدولي لمكافحة، وكذلك في تعزيز القدرات الآلية التشريعية والتنفيذية لكل دولة لمكافحة الإرهاب.

ويمكننا القول اليوم إن دول غوام تشارك في تنفيذ جميع الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بمكافحة الإرهاب، عن طريق جملة أمور منها الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف المناسبة. والتقرير الموجز عن نشاطات غوام في مجال مكافحة الإرهاب تم عرضه خلال الاجتماع الخاص للجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب بمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، الذي عقد في آذار/مارس الماضي.

وثمة قضية أخرى أود أن استرعي انتباه الأعضاء إليها تتعلق بمشكلة ما يسمى بالصراعات الجمّدة، التي تترك كندوب غير مندملة في الدول المستقلة حديثا التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن غياب التقدم في تسوية الصراعات في أبخازيا، جورجيا؛ وناغورني - كاراباخ، في جمهورية أذربيجان؛ وفي ترانسديستريا، جمهورية مولدوفا، وهي صراعات أدت طوال عقد إلى زعزعة استقرار الوضع في منطقتنا. وتأجيل التسوية النهائية لتلك الأزمات، يمكن أن يخلّف عواقب وخيمة يتعذر عكس مسارها. وناشد الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية المعنية الأخرى الإسراع في جهودها الخاصة لتسوية تلك الصراعات.

رفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، ويجدون الأمل أن تعطي المزيد من الزخم لجهودنا المشتركة للتغلب على هذه الآفة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لصدور وثيقة فريدة من نوعها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقبل مجرد ١٥ عاما على اعتماده التاريخي من قبل الجمعية العامة، وقع الأوكرانيون ضحايا مجاعة من صنع الإنسان، صممت كجزء من سياسة استبدادية ضد الشعب الأوكراني أدت على أقل تقدير إلى وفاة ٧ ملايين من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. وناشد جميع الأعضاء في الجمعية أن يدعموا مبادرة أوكرانيا من أجل أن تشيد الأمم المتحدة بذكرى هؤلاء الذين هلكوا. ومن الأهمية الحاسمة معرفة وتذكر هذه الفصول من تاريخ العالم. فالمعرفة تولد لدينا القدرة على التنبؤ بما سيأتي المستقبل والحيلولة دون وقوعها قبل فوات الأوان.

وتقوم الأمم المتحدة، بفضل ولايتها العالمية وإمكاناتها الهائلة، بدور قيادي في السعي لتحقيق أهداف إعلان الألفية. ومجموعة دول غوام على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة من أجل تنفيذها. ولذلك، نعرب عن تقديرنا البالغ لدعم جميع الوفود لطلب مجموعة غوام الحصول على مركز مراقب في الجمعية العامة.

السيد بدوري (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير للأمين العام كوفي عنان، على تقريره الشاملين عن أعمال المنظمة (A/58/1) وعن متابعة نتائج إعلان الألفية (A/58/323). والتقريران هامان ليس بسبب وضوحهما ودقتهما والتقييمات الموضوعية الواردة فيهما فحسب، بل أيضا

وجمهورية مولدوفا - عما عضوان في منظمة التجارة العالمية، فإن الدول الأخرى - أوكرانيا وجمهورية أذربيجان وجمهورية أوزبكستان - ما زالت في مرحلة الانضمام. ونحث المجتمع الدولي على تيسير انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية عن طريق توفير شروط خاصة في إطار المعاملة التفضيلية التي ستسهم في التجارة الإقليمية وتدعم بناء القدرات الوطنية. ومع مراعاة ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان التجارة، فإننا نؤكد على أهمية مشاركته في عملية تعزيز قدرات التفاوض التجارية للدول المنضمة.

لا يمكن المغالاة في تقدير البعد الإقليمي في جهودنا الإنمائية. ولقد كان المؤتمر الوزاري الخامس حول البيئة في أوروبا، الذي عقد في كييف هذا العام، متابعة ملموسة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد العام الماضي. فهو أثبت نجاحه في توحيد العملية البيئية لكل أوروبا بشكل أكبر وفي النهوض بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى.

إن ما يُسمى بتهديدات الأمن اللينة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس)، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى، تبرهن مرة أخرى على أنه، بغض النظر عن الاختلافات بين البلدان، فإن التعاون الدولي أمر حاسم لمواجهة تلك التحديات.

ويعلم الجميع الأثر المدمر لهذه الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل في عدد كبير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا. والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria، الذي أُسس بمبادرة الأمين العام، كوفي عنان، أصبح أداة فعالة في تنفيذ خطة العمل المتكاملة في هذا المجال. ونثني على انعقاد جلسات الجمعية العامة

حدده إعلان الألفية لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق أيضا ترغب إريتريا في معالجة بعض القضايا التي أثرت في التقريرين.

تؤكد الأحداث التي وقعت مؤخرا أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ما زال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. ويظل تدمير هذه الأسلحة وأنظمة إيصالها مسألة ضرورية لحماية وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، تعاني البشرية أيضا من الإفراط في استخدام الأسلحة التقليدية المتطورة، التي استخدمتها حتى أفقر البلدان، في محاولة لقمع مجموعة من الثورات المسلحة في بلدانها، فضلا عن تجهيز جماعات لتقوم باعتداءات على جيرانها. وما فتئت أفريقيا، وبخاصة القرن الأفريقي، منطقة عدم استقرار. وتواصل هذه الدول، التي تخلت عن مسؤولياتها الدستورية والدولية إزاء شعوبها ومنطقتها والمجتمع الدولي، ممارسة سباقات التسلح المدمرة التي تجلب الدمار عليها وعلى جيرانها.

كما ساهم الإرهاب والجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات في تدهور الأمن البشري. والإرهاب بصفة خاصة، يشكل الآن تهديدا رئيسيا للسلام والأمن ولا بد من القضاء عليه في أسرع وقت ممكن، بمشاركة نشطة من البشرية جمعاء. ومن دواعي الامتنان ملاحظة أن المجتمع الدولي قد أظهر التضامن وتحمل مسؤولية جماعية لمكافحة هذه الآفة. ومع ذلك، قد تسفر مكافحة الإرهاب عن نتائج عكسية وتصبح بلا معنى إذا لم تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب.

ويلاحظ الوفد الإريتري مع الارتياح نية الأمين العام تحويل التركيز من التصدي للصراعات إلى منع الصراعات. وهذا الأمر سيشكل خطوة رئيسية إلى الأمام في البحث عن السلام والتنمية. والمؤسف أن الاقتراح الرامي إلى إنشاء ثقافة للوقاية من الصراعات لا يجتذب في الوقت الحاضر على

لأنهما أبرزتا التحديات الهائلة التي تواجه المجتمع الدولي والفرص التي كان بمسئاعه استغلالها.

ويوضح التقريران بصورة جلية وجود علاقة جدلية بين السلام والتنمية. وليست الخبرة المبررة التي اكتسبتها إريتريا خلال العقود الأربعة الماضية سوى تأكيد مأساوي لهذه الحقيقة البيئية بذاتها. إن الصراعات والحروب تولد حالة عدم استقرار. ويسبب عدم الاستقرار اضطرابا في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، ويتسبب الركود والتدهور في إحباط جهود التنمية. ويولد الانهيار الاقتصادي والاجتماعي فقرا مدقعا يسبب عدم الأمن للناس. وافتقار الناس إلى الأمن، بتعريفه الواسع، هو السبب الرئيسي الذي تنبع منه الصراعات والحروب.

هذه هي الرسالة التي استنار بها إعلان الألفية وشتى مؤتمرات القمة التي عُقدت لاحقا خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك، بصفة خاصة، مؤتمرات القمة التي عقدت في مونتيري، والدوحة، وجوهانسبرغ. وهذا هو أيضا السبب الذي يضع مسألة تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية في صميم أي مداولات نجريها إما بشأن السلام والأمن أو بشأن التنمية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتخاذ إجراءات جماعية توصلنا إلى منفعة متبادلة. ولذلك، يجب على البشرية أن تحتفل بوحدها وذلك بالعمل جماعيا لمواجهة المشاكل والتحديات في الألفية الجديدة، التي أصبح مقبولا الآن، بأنها لا تسلم بالحدود الدولية. وتعترف أيضا بالضرورة الحتمية لتمكين الأمم المتحدة، التي تؤدي دورا لا يمكن الاستغناء عنه في تعزيز السلام والتنمية على حد سواء، بما فيه الكفاية بغية ضمان إحراز النجاح. وفي هذا السياق، يتشاطر الوفد الإريتري قلق الأمين العام من أن الإنجازات خلال السنتين الماضيتين، قد تخلفت بصورة خطيرة عن الجدول الزمني الذي

إن تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠١ يشير بوضوح إلى أن وضع الصحة العامة الراهن في بلدان العالم الثالث يعرقل نموها. ولذلك، فإن الاستثمار في قطاع الصحة له أهمية أساسية، ليس لتحسين الوضع الصحي فحسب، بل أيضا لضمان الأمن البشري، كما تصورته الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى اتباع نهج منسق وشمولي، وإلى مساعدات دولية للتصدي لأخطر الأمراض المعدية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا. وإعلان الالتزام بشأن الإيدز لعام ٢٠٠١ مثال جيد على نوع النهج والتعاون المطلوب في مثل هذه الجهود، مع أن تقدما كبيرا لم يحرز منذ ذلك الاجتماع.

وتدرك إريتريا - ولو لمجرد أننا حاربنا لفترة ٣٠ عاما من أجل حقوقنا الإنسانية - أن احترام حقوق الإنسان هو تعبير عن أنبل صفة في طبيعة الإنسان. وحقوق الإنسان هي الأساس الوطيد اللازم لتحقيق رؤية الميثاق. ونحن نعترف بنجاح الأمم المتحدة في وضع حقوق الإنسان على رأس جدول أعمالها وفي إعطائها مكانة بارزة في العلاقات الدولية. ومع ذلك، فقد تجاهلت الأمم المتحدة مناقشات الإريتريين باحترام حقهم الإنساني الأساسي، وهو الحق في تقرير مصيرهم، وتجاهلت انتهاك حقوقهم الإنسانية الأخرى من قبل حكومات استعمارية إثيوبية متعاقبة. ونحن سعداء لأن حقوق الإنسان أخذت موقعها الأساسي الصحيح والفاعل في العلاقات الدولية، حتى وإن كان واضحا أن مفهوم حقوق الإنسان يتعرض للانتهاك، ويتعرض للانتقائية في التطبيق وللكيل بمكيالين، ولمواقف التسييس والادعاء بالقدسية أكثر من الآخرين.

إن مناطق عديدة في العالم اليوم تتعرض لأزمات إنسانية ناجمة عن الصراعات والكوارث الطبيعية. ومعظم البلدان المتضررة تقع في العالم الثالث، وخاصة في أفريقيا. ومع أن عملية توفير المساعدات الإنسانية لهذه البلدان قد

ما يبدو دعما كبيرا، وذلك بالرغم من أنه يتضح وضوحا شديدا أن الوقاية أكثر فعالية وأقل تكلفة من حفظ السلام أو بناء السلام.

بيد أن هذا لا يعني أن حفظ السلام ينبغي ألا يعتبر شاغلا رئيسيا لمنظمتنا. ويعتبر الوفد الإريتري عمليات حفظ السلام عنصرا هاما من المهمة الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين. وأحاط الوفد الإريتري علما أيضا، بأنشطة إدارة عمليات حفظ السلام في مجالات تخطيط عمليات حفظ السلام وإدارتها ودعمها، وهو يؤيدها ولكن باستثناءات قليلة.

ولقد أكد الأمين العام مرارا وتكرارا على أن أي محاولة لتنفيذ أهداف إعلان الألفية، لا بد، كأمر يتسم بالأولية، أن تعالج أوجه التباين بين شتى المناطق في العالم. وأحاط الوفد الإريتري علما مع الارتياح بما تحظى به أفريقيا من اهتمام هي جديرة به. ولقد تعرضت أفريقيا، من بين كل المناطق، لأكبر قدر من الفقر والصراعات والأوبئة. ومما يؤسف له، أنها تشاطر الشواغل التي أعرب عنها بالفعل في هذه المناقشة ومفادها أنه بالكاد أحرز تقدم في أفريقيا يكفل تحقيق أهداف التنمية، وأن الأوضاع قد تدهورت، في الحقيقة، في بعض البلدان.

ومع ذلك، يحدونا الأمل بإخلاص أن يتم تنفيذ المقررات والقرارات، التي اتخذتها شتى مؤتمرات القمة والاجتماعات الأخرى المعنية بالتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تنفيذا فعالا لضمان إزالة العقبات التي تسببت حتى الآن في إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولا بد من الاهتمام العاجل بمشكلة القضاء على الفقر التي هيمنت على جداول أعمال معظم هذه الاجتماعات، دون التقليل إلى أدنى حد ممكن من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتمويل المستدام للدين الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة الدولية المنصفة.

وكما قيل أيضا، يلوح في الأفق خطر الجمود، أو حتى خطر اضطرارنا إلى التراجع عن مكاسب تحققت في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد زاد من تعقيد هذه الصورة أحداث الشهور الماضية. ومع ذلك، فهناك علامات مشجعة، فمثلا في العام الماضي حدث تقدم نحو التصديق العالمي على الصكوك الرئيسية الستة التي وضعت قواعد حقوق الإنسان. وكداعية للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وعائلاتهم، ترحب المكسيك ببدء سريان هذا الصك وتأمل أن تلتزم به بلدان أخرى. ونلاحظ أيضا مع الامتتان حقيقة أن الجمعية اتخذت بالإجماع قرارا يؤكد من جديد أهمية وجوب الاحترام الكامل لحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الوطني، يسعدني التأكيد مجددا أن المكسيك حققت تقدما لا بأس به في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أعلن رئيس المكسيك، فينسنت فوكس، من على هذا المنبر، فقد اعتمدنا هذه الأهداف على أهما أهدافنا، وعملنا في كل مجالات التنمية لتحقيقها، سواء من حيث الجدول الزمني أو من حيث الأسلوب الأمثل لتنفيذها. ونؤكد على وجه الخصوص، التقدم الهام في مجال تخفيف حدة الفقر، مع أنه ليس كافيا حتى الآن.

وفي نفس الوقت، واصلنا التزامنا بالنهوض بحقوق الإنسان واحترامها، ونحن ماضون في توطيد ديمقراطيتنا وفي القضاء على آفة الفساد.

ويسعد المكسيك حقيقة أن هذا المنبر استخدمته الوفود المشتركة في هذه المناقشة لتعيد تأكيد التزامها بالإصلاح في منظماتنا. وقد استمعنا هنا إلى العديد من المقترحات التي تستحق أن ننظر فيها وأن نتخذ القرارات بشأنها. ونحن نتفق مع رأي الأمين العام بأن الأمم المتحدة في حاجة إلى إصلاح جذري حقا بغية مجابهة التحديات

تخسنت، إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمكين المنظمة، والتعاون الفعال معها، لكي تكون قادرة على العمل السريع والفعال في حالات الطوارئ، سواء كانت ناجمة عن الصراعات، أو الجفاف والمجاعة، والتشرد والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية كوباء الإيدز. كذلك، فإن التجاهل المتعمد لحقيقة أن جميع الضحايا متساوون يمثل قمة التبلد الأخلاقي والسياسي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد اهتمام إريتريا الشديد بإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة. ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة، وسيساهم بإبداء آرائه حولها أثناء مناقشة البند المتعلق بها في جدول الأعمال.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية):

يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو باسم مجموعة ريو، ولذلك، سأكتفي بإضافة بعض الملاحظات في هذا الشأن.

أود أن أقول أولا، كما فعلنا في العامين الماضيين، إن وفدي يشاطر الأمين العام قلقه بشأن التنفيذ غير المتساوي لإعلان الألفية. فما زالت هناك تفاوتات عديدة في هذا المجال، ونتائج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتة أيضا. وفي تقريره الأخير أوضح الأمين العام أنه "في مجال السلم والأمن على وجه الخصوص، يبدو توافق الآراء المعرب عنه أو المتضمن في الإعلان أقل متانة مما كان عليه قبل ثلاث سنوات" (A/58/323، الفقرة ٣). وأشار في الوقت نفسه إلى أنه "في مقابل ذلك، يبدو توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن التنمية أشد متانة من ذي قبل، ولكن لا تزال هناك شكوك جادة حيال مدى تصميم الدول الأعضاء على التصرف بموجبه" (المرجع نفسه).

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبينما أحرز بعض التقدم في إعادة تشكيله، فمن الضروري تعزيز دوره بوصفه الجهاز المتسق لأنشطة الوكالات المتخصصة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز - وهذه مهمة كلفه بها الميثاق. وتأثير الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية والمالية سيتوقف إلى حد بعيد على فهم الدور الذي يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع به بنشاط وبالكامل.

وبالنسبة للأمانة العامة، نعتقد أنه، إلى جانب الإصلاحات الإدارية الملموسة التي أنجزت فيها، يلزم القضاء على القصور الذاتي والممارسات غير السليمة التي درجت على ربط بعض الوظائف ببلدان معينة، أو سمحت بازدهار مراكز قوة تتمتع باستقلالية مفرطة.

وكما يقول الأمين العام بوضوح في تقريره، فإن قرارات مجلس الأمن أصبحت بشكل متزايد تفتقد إلى الشرعية في نظر البلدان النامية التي تمثل، وأكرر، تمثل أغلبية أعضاء منظمنا. وعليه، فإننا مقتنعون بأن السبيل إلى كفاءة اكتساب المجلس مزيدا من الشرعية، ومن ثم المزيد من التأييد لقراراته وإجراءاته، يمر عبر الإصلاح الذي يؤدي إلى زيادة الشفافية في أساليب عمله، وزيادة طابعه التمثيلي، والحد على نحو متزايد من اللجوء إلى ممارسة حق النقض. وأسوة بالوفود الأخرى، نعتقد أن طريقة تحقيق هذا الهدف لا تكمن في التوسع في الامتيازات داخل المجلس، مثل العضوية الدائمة، أو تكريس حق النقض بشكله الحالي. فالمكسيك ترى أن تلك الامتيازات ولي زمامها.

وقد بدأ من الواضح مرة أخرى خلال مناقشتنا، أنه رغم وجود درجة ما من الاتفاق حول الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، هناك تردد ملحوظ في التخلي عن المواقف الوطنية التقليدية. والظروف الراهنة تقتضي من جميع الدول

والأخطار الكثيرة التي يواجهها المجتمع الدولي. ونوافق كذلك على أن قوة الأمم المتحدة الكبيرة تنبع من شرعيتها التي تقوم على أساس المبادئ التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو. ولذلك يجب أن يؤدي الإصلاح إلى تجديد التزام الدول الأعضاء بمنظمتنا، بغية إضفاء المزيد من الشرعية والفاعلية على قراراتها وضممان احترامها. والأمم المتحدة ليس لها بديل، والتزامنا بإصلاحها، بالتالي، يجب أن يكون ثابتا ومستمرًا وواضحا لا لبس فيه.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وتؤيد المكسيك اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لدراسة ووضع توصيات بشأن الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وأدائها وإصلاحها. ونعتقد أنه من الأساسي، في الوقت ذاته، إيلاء هذا الإصلاح دعما سياسيا على أعلى مستوى، والعمل بنشاط في جميع المجالات، الآن وهنا في هذه الجمعية العامة، باستخدام هذه الدورة لإحراز تقدم ملموس يجعل عملنا أكثر كفاءة ومشروعية.

وفيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ومع أن أكبر ميزة لهذا الجهاز هي طبيعتها العالمية التي تغلب عليها صفة الديمقراطية نعتقد أنه يلزمها أيضا أن تكتسب قدرات تنفيذية حقيقية. ولتحقيق ذلك، لا بد من تطوير آليات جديدة. كما ينبغي للجمعية العامة أن تحلّت إجراءات عملها. فلا يمكن للجمعية أن تظل تنظر دورة بعد دورة، في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها. وعليها أن تكون قادرة على تركيز اهتمامها على عدد محدود من البنود في كل دورة أي البنود التي تعكس أولويات المجتمع الدولي وشواغله الأساسية، حتى تتمكن من التعمق في بحثها لهذه البنود، وإرساء مبادئ توجيهية لتوجيه عملنا في المنظمة ككل.

وأنه في ٢١ بلدا، زادت نسبة السكان الذين يعانون من الجوع. وفي ١٤ بلدا زاد عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة، وفي ١٢ بلدا يتقلص عدد المتحقين بالمدارس الابتدائية. وعلاوة على ذلك، تدنت مؤشرات التنمية البشرية في ٢١ بلدا. وكل الأرقام المذكورة آنفا توضح أننا لسنا على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ مؤتمر قمة الألفية، تعهدنا بعدد من الالتزامات الجديدة. والعالم لم يفتقر قط إلى الالتزامات و التعهدات. ولكن التحدي الرئيسي هو أن نترجم الأقوال إلى أفعال، وأن نحافظ على الالتزامات التي قطعناها بالفعل. وتوضح التقديرات أن ثمة ضرورة لمضاعفة المساعدات الإنمائية الرسمية على الأقل عن مستواها الحالي البالغ ٥٠ بليون دولار، للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تم التعاهد عليها عالميا.

وبالمثل، بينما تحققت إنجازات مشجعة نتيجة لمعالجة أزمة ديون بعض البلدان الفقيرة من خلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وآليات أخرى، فلم تلق الدعوة إلى إيجاد آلية أسرع وأعمق أثرا في تخفيف الديون آذانا صاغية. ولذلك، لا يزال العديد من البلدان الأفريقية يعاني نتيجة لعبء الدين الذي يستترتها.

ولا بد أن يبقى هدف تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا على رأس جدول الأعمال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات إلى أنه لتحقيق هدف خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا، لا بد من أن تنمو اقتصادات ذلك البلد بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويا. لكن الإحصاءات تشير إلى أن العديد من البلدان في أفريقيا لا تزال بعيدة تماما عن بلوغ ذلك الهدف.

الأعضاء أن تبحث عن أرضية مشتركة، وتتخلى عن المطالبات غير الواقعية، وتعمل معا لخدمة مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة، وعلى متابعتها تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية. ونثني على نهجه الذي يتسم دائما بروح خلاقية إزاء إصلاح منظمنا وتعزيزها.

وترحب إثيوبيا بإنشاء المزمع لفريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، وهو ما أعلنه الأمين العام في بيانه الاختتامى في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. واتفق معه على أن الأمم المتحدة تحتاج إلى تغيير بغية التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه البشرية. فالتغيير لازم لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدور مركزي أكبر في مكافحة الفقر والنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحتاج إلى تعزيز الأمم المتحدة لجعلها قوة أكثر فعالية في مكافحة الإرهاب وصون السلام والاستقرار العالميين. وستعمل إثيوبيا جنبا إلى جنب مع سائر البلدان الأعضاء لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية.

ونلاحظ بعميق القلق أن معظم دول العالم قصرت عن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. والأسوأ من ذلك، أن التقدم المحرز في بلوغ أهداف الإعلان - مثل خفض مستوى الفقر العالمي بمقدار النصف، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة كبيرة، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - كان متفاوتا، مع وجود فروق ملحوظة فيما بين المناطق وداخلها.

إن تقرير التنمية البشرية الذي صدر مؤخرا تحت موضوع "الأهداف الإنمائية للألفية"، يؤكد أن حوالي ٥٤ بلدا أصبحت الآن أكثر فقرا مما كانت عليه في عام ١٩٩٠،

المتحدة بشأن الألفية، إذ يغطي هذان التقريران مع بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، بمحمل أنشطة المنظمة وأحداث الأشهر الإثني عشر الأخيرة، بما في ذلك قضايا السلم والأمن والإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار بالمخدرات والتنمية المستدامة.

وفي مجال السلم والأمن، نُشارك الأمين العام تقييمه بأن السنة قيد النظر كانت تمثل وقتا عصيبا بالنسبة لهذه المنظمة، وأن الحرب في العراق وضعت مبدأ الأمن الجماعي وصلابة المنظمة على المحك. واتفق تماما مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ونشاطه قلقه من أن الاستخدام الاستباقي للقوة قد يرسي سوابق تؤدي إلى انتشار الاستخدام الانفرادي للقوة خارج القانون، سواء بوجود مبررات لذلك أو بدونها.

إننا لا نستطيع أن نصبو إلى التغلب على المشاكل المعقدة في عالمنا بدون التأكيد مرة أخرى على الالتزام العالمي بمبدأي تعددية الأطراف والقانون الدولي. وما فتئت ميانمار تؤمن بقوة أن الأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه في ضمان السلم والأمن الدوليين.

إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. وقبل ما يزيد على شهر بقليل، دمر الإرهابيون عتبة منظمنا عندما أزهقوا أرواح ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة في هجوم بالقنابل على مقرها في العراق. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتصدى لهذا التحدي دون إعطاء أي فرصة للإرهابيين في أي مكان. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من معالجة الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإبعاد واليأس بغية التصدي لهذا التحدي على نحو سليم.

لقد أكد الأمين العام على ضرورة تعزيز نظام السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل. فاستمرار انتشار

ويشير التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٣ المعني بأفريقيا، الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي التي حققتها أفريقيا قد انخفضت من ٤,٣ في المائة في المتوسط عام ٢٠٠١ إلى ٣,٢ في المائة عام ٢٠٠٢. ووفقا للتقرير، لم يسجل نموا بنسبة ٧ في المائة المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوى خمسة من مجموع ٥٣ بلدا في أفريقيا عام ٢٠٠٢. ولذا، فإن أريد تحقيق تلك الأهداف، لا بد من تنفيذ الالتزامات المقطوعة - وأن يتم تنفيذها فورا.

ونحن في إثيوبيا نعتقد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالقضاء على الفقر يتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرز في التنمية الريفية والزراعية. ويرجع ذلك أساسا إلى أن حوالي ٨٥ في المائة من سكاننا، بل ونسبة مئوية أكبر من الفقراء، يعيشون في المناطق الريفية. وثمة سبب آخر هو أن الجهود الرامية إلى خفض تعمق الفقر في الحضر لا تؤدي ثمارها دون أن يكون هناك تقدم سريع في أنشطة التنمية الزراعية والريفية.

ولهذا، قررت الحكومة الشروع في تنفيذ استثمارات كبيرة ومستدامة في مجال البحوث والتوسع، وتعليم المزارعين وتدريبهم، وفي مجال الري والمياه، وبناء الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية للأسواق الريفية.

وقد بدأنا أيضا في التركيز بدرجة أكبر على دعم نظام الحكم الرشيد بغية كفالة السلم والاستقرار، وتعزيز مشاركة سكان المناطق الريفية في تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية، وانخراط الدولة في المناطق الريفية بنشاط.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره - تقريره عن أعمال المنظمة، وتقريره عن تنفيذ إعلان الأمم

الوباء. ويشجعنا ذلك المستوى الجديد لالتزام المجتمع الدولي ويجب أن يترجم إلى عمل ملموس.

إن الممثل الدائم للمملكة المغربية، الذي كان يتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد أشار، في جملة أمور، إلى

”إن التنمية المستدامة تقتضي أيضا ضمان الأمن الغذائي [فضلا عن حالة اقتصادية جيدة]، إلى جانب توفير خدمات صحية وتعليمية ملائمة“.

(انظر A/58/PV.23)

ونحن نؤيد بيان رئيس مجموعة الـ ٧٧ بإخلاص.

ونحن في ميانمار، أولينا أولوية خاصة لتنمية المناطق الحدودية التي تقطنها القوميات. ويغطي البرنامج حاليا جميع أجزاء البلد ويسعى إلى تضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وقد تم إطلاق الأنشطة الإنمائية التي لها أثر مباشر على تحسين مستوى معيشة السكان. وتشمل هذه الأنشطة تشييد الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات. كذلك، تم العمل بأساليب زراعية حديثة، عن طريق برنامج يغطي حاليا رقعة قدرها ٨٣ ٠٠٠ ميل مربع، يعيش فيه ٥,٣ ملايين مواطن. وقد أنفقت الحكومة حتى الآن ما يناهز ٤٦ مليار كيات، وهو مبلغ يربو على ٥٠٠ مليون دولار، لخلق بيئة ملائمة للتنمية المستدامة.

وتتعهد ميانمار، إلى جانب الدول الأعضاء، بالنهوض بحقوق الإنسان واحترامها، وكذلك في ما يتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، على نحو ما نص عليه إعلان الألفية. وميانمار أحد البلدان التي رحبت باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإننا نقر بالطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ. وفي الوقت نفسه، تولى ميانمار الأولوية للحق في التنمية.

تلك الأسلحة تهدد للسلم والأمن الدوليين. ونرى أن هذه المسألة لا يمكن أن تحل إلا من خلال إجراءات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتجاوز إرادة غالبية المجتمع الدولي بذريعة مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن يسهم أبدا في استتباب السلم والأمن الدوليين، وهو ما أبرزته الأحداث الأخيرة بوضوح.

إن الخطر المتمثل في المخدرات قد عكسه تقرير الأمين العام على نحو ملائم وهو يستحق أن نوليه كامل اهتمامنا. وخطر المخدرات وثيق الارتباط بالجريمة والإرهاب. وسيسهم نجاح الحرب ضد المخدرات في الوصول إلى خاتمة ناجحة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة. وميانمار تولي القضاء على المخدرات أولوية قصوى. وقد بادرتنا بخطة تمتد تنفيذها لفترة ١٥ عاما للقضاء على المخدرات في البلاد تماما بحلول عام ٢٠١٤. وتستند هذه الخطة إلى النهج المتوازن للأمم المتحدة، الذي يستهدف خفض العرض والطلب وإساءة الاستعمال، بمشاركة نشطة من المجتمع المحلي.

لقد أقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالالتزام ميانمار بمكافحة المخدرات. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ستشارك ميانمار في لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، وأملنا أن نعمل مع الأعضاء الآخرين في مكافحة هذه الآفة التي تهدد البشرية.

واليوم، يواجه العالم بتحدٍ آخر لا يقل خطرا عن الإرهاب أو المخدرات. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أفضى إلى الفقر والمعاناة لأعداد لا تحصى من البشر. والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد جمعت بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للتوصل إلى تصد مناسب وفعال للتحديات التي يمثلها ذلك

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو نيابة عن مجموعة ريو والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إنني أعتقد أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وعن متابعة نتائج قمة الألفية سوف يمكننا من التمعن في أهداف المنظمة في وقت ينبغي للدول الأعضاء التي أسست الأمم المتحدة أن تنظر نفسها في أدائها هي وأن تعتمد القرارات السياسية اللازمة لإصلاح هيكل المؤسسات الدولية على نحو يكفل التغلب على التحديات التي نعيشها اليوم في العالم.

أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره وأثني عليه لأنه ضمنهما توصيات للتعامل مع الأحداث التاريخية التي تواجهها البشرية اليوم. وإن وفدي يتفق والأمين العام على ضرورة الإصلاح الجذري للمؤسسات المتعددة الأطراف.

إن إكوادور تعتقد أن من الأهمية إصلاح الأمم المتحدة، وقد قامت بكل ما في وسعها للتوصل إلى توافق في الآراء يمهّد الطريق لإجراء إصلاح هيكلي وجوهري. وهذا ليس بالمسعى الهين. فثمة خلافات بين الدول الأعضاء على إصلاح الأمم المتحدة، وكذلك على ضرورة تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولا يمكن أن يكون هنالك أي شك في أن الإصلاح يتطلب إرادة سياسية من جانب الدول الأعضاء، وينبغي لنا أن نقوم بكل جهد ممكن لكفالة أن يتفهم زعماء العالم الحاجة إلى إجراء تغيير جوهري في المؤسسات المتعددة الأطراف.

وإذا ما أريد لهذه المنظمة أن تحافظ على أهميتها، فإن علينا أن نقبل لا بضرورة التغيير الإجرائي فحسب بل وبضرورة التغيير الجوهري أيضا. إن سكان العالم يتطلعون إلى الأمم المتحدة بأمل، وهو أمل هزته الأحداث

إن بلدي يبذل كل جهد ممكن لإعمال الحقوق الأساسية لمواطنيه. فحقوق المرأة والطفل والمريض والمسن وغيرهم من الأفراد المحرومين في المجتمع تحظى بحماية وثيقة. وقد أنشئت اللجنة الميانمارية لحقوق الإنسان بغية كفالة الحقوق غير القابلة للتصرف لمواطنينا. وتتعاون حكومتي مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ومع المقرر الخاص والخبراء الآخرين في هذا الميدان. وتحظى لجنة الصليب الأحمر الدولية بحق الوصول بحرية ودون عوائق إلى السجون في أنحاء البلد كافة.

إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية يأتي على ذكر ميانمار بشكل غير دقيق، واصفا إياها بأنها أحد البلدان "التي تشتد فيها مقاومة الديمقراطية، حتى عندما تكون غالبية السكان راغبة رغبة واضحة في التغيير" (A/58/323، الفقرة ٨٥). إننا نشعر بحيرة شديدة إزاء هذا الأمر. ففي ما يتعلق بميانمار، نرى أن هذا الأمر أبعد ما يكون عن الحقيقة. فحكومتي تلتزم التزاما شديدا بتحقيق الديمقراطية في ميانمار. ولدينا الإرادة السياسية اللازمة للتحوّل المنتظم نحو الديمقراطية.

لقد رسم رئيس وزراء بلادي الجديد في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، لدى مخاطبته الأمة رسميا للمرة الأولى، خريطة الطريق من شأنها أن توجه ميانمار بصورة ثابتة نحو الديمقراطية. وإذا كان النهوض بالديمقراطية يمثل حقا رغبة المجتمع الدولي، فإنه ينبغي الترحيب بخطة طريق ميانمار وتشجيعها. أما من جهتنا، فإننا راسخون في تصميمنا على تنفيذ خريطة الطريق نحو الديمقراطية حتى تنفيذها الكامل بنجاح.

السيد غايغوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يهنئكم، السيد الرئيس، على الأسلوب الذي تديرون به مناقشات الجمعية العامة، ويود أيضا أن يكرر استعدادنا للتعاون معكم على الدوام.

فحسب، بل والمنظمات الإرهابية العابرة للحدود، والجريمة المنظمة والعنف الذي يتخذ تدريجياً طابعاً مؤسسياً. إن على مجلس الأمن أن يتغير لأن العالم قد تغير.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يكون قادراً على الاستجابة لرؤية عالم يكون متكاملًا ومعوّلاً في علاقاته الدولية. فلقد أصبحنا جميعاً اليوم مواطني هذا العالم. وعدادنا أصبح ٦ مليارات نسمة، نصفنا يذهب للنوم جائعاً، وهذا لا أخلاقي. إن من شأن البلدان النامية أن تكون أقل فقراً إذا أوقفت البلدان المتقدمة النمو إعاناتها لمنتجاتها الزراعية. بما يقدر بمبلغ ١,٢ مليار دولار يومياً. إن كرامة الإنسان تكمن في عمله، وليس باستطاعتنا أن نحقق هذه الغاية إذا كانت الحواجز المصطنعة تُقام لمنعنا من الخروج من وهدة الفقر. وهنا يكمن الدور الرئيسي للأمم المتحدة: ألا وهو تحقيق العدالة والمساواة.

ولم يعد بالإمكان تأجيل إجراء الإصلاح؛ فقد ناقشناه لأعوام عديدة. إنني أُنتمى إلى المدرسة الفكرية لأرنولد توينبي، الذي يذكر في دراسته التاريخية في مؤلفه الهائل "دراسة التاريخ" أنه في سجلات التاريخ ثمة حضارات اختفت لأنها كانت عاجزة عن التكيف مع التغيير. والتغيير، كما يذكر هيراكليطس، ثابت. وإذا لم نغير الهيكل المتعدد الأطراف للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حتى تستجيب لاحتياجات شعوبنا، فسنحكم بالفشل على أعظم جهد تشاوري في تاريخ البشرية.

ومن هذه المنصة، أناشد ممثلي الدول الأعضاء أن نستجيب جميعاً لصيحات شعوبنا، وأن نجد الإرادة السياسية لاعتماد إصلاحات في المنظومة الدولية تمكننا من توفير غد أفضل لأطفالنا.

السيد طه (السودان): يطيب لوفدي أن يتقدم بداية لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بالشكر والتقدير على تقديمه لهذين التقريرين الهامين.

تكراراً بسبب اصطدام العقائد الطوبوية والمثالية بالواقع. إن السياسة الدولية تقوم على المصالح لا على مبدأ القانون. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان مواءمة مصالح جميع الدول الأعضاء مع رؤية للعالم تكون أكثر إنصافاً وعدلاً وإنسانية.

إن المرء حين يصعد السلم المؤدية إلى هذه القاعة، ليعجب كل الإعجاب بلوحتين منحوتتين على الجدران تمثلان الحرب والسلام من جهة والرخاء والفقر من جهة أخرى. إنه لم يتسن لنا على مدى السنوات الخمسين التي مضت على حياة المنظمة تسوية الصراعات العنيفة التي تطال البشر الأبرياء كل يوم. وليس بكاف الإدلاء بخطب بلاغية لوقف الأعمال الممحنة المرعبة التي تحولت فيها السكاكين والفؤوس إلى أسلحة للدمار الشامل. إن الآلاف من ضحايا التشويه والاعتصاب والتعذيب والاعتقال يشهدون على عدم فعالية النظام. ولا قبل لهذا الوضع بالاستمرار لأنه غير أخلاقي.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة ينبغي ألا يقتصر على تبسيط الآليات وتقليص عدد البنود التي تجري مناقشتها. بل ينبغي لنا أن نعود إلى أصول الأمم المتحدة ونجعل من المناقشة العامة المحفل الذي يضم الإرادة السياسية لرؤساء الدول والحكومات بما يجمعهم على التوصل إلى حلول لمشاكل البشرية المعقدة. إنها المحفل الذي ينبغي أن تجري فيه المناقشة والسعي من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء. وإننا نعتقد أن من المستصوب اتخاذ قرارات تتفق عليها الجمعية وتكون ملزمة للدول الأعضاء ولسائر الجهات الدولية الفاعلة.

إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتجاوز توسيع عضويته. إذ ينبغي إجراء إصلاح يستجيب، كما قال الأمين العام، للواقع السياسي المستجد في القرن الحادي والعشرين. فالأخطار التي تواجه العالم حالياً مصدرها لا الدول

ونتطلع إلى نتائج عملية تترجم الإرادة الدولية التي عكستها الجمعية العامة في دعم القارة الأفريقية إلى واقع ملموس.

إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في أقل البلدان نمواً يتطلب من المجتمع الدولي إيلاء عناية خاصة وإيجاد معالجات جادة للخروج بهذه المجموعة من الفقر والجوع والمرض الذي تعاني منه. ونشيد في هذه السانحة بقرار الجمعية العامة الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، للاضطلاع بمسؤولية التنسيق والمتابعة والرصد لتنفيذ برنامج عمل لأقل البلدان نمواً.

ونوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام من تعزيز لمسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونود أن نؤكد أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلها حزمة مترابطة. ونرفض في هذا الصدد الانتقائية وازدواجية المعايير والتسييس لهذه المبادئ النبيلة.

لقد تفاعل المجتمع الدولي مع الدعوات الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وإننا إذ نضم صوتنا إلى أصوات تلك الدول الداعية لعقد المؤتمر الدولي لتعريف الإرهاب والتفريق بينه وبين حق الشعوب في الكفاح المشروع ومواجهة العدوان، ندعو إلى دراسة الأسباب الجذرية لتفشي هذه الظاهرة وإلى عدم الانسياق وراء الدعاوى المتعجلة التي تربط بينها وبين دين معين أو عقيدة بعينها، فقد طالت هذه الآفة ضحايا من جميع المعتقدات والجنسيات والأعراق.

أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة إلى أن السودان قد حقق تقدماً نحو إبرام اتفاق شامل في القريب العاجل. ونود أن نشير إلى توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية في أيلول/سبتمبر المنصرم، ونتمنى أن ننفذ إليكم قريباً خبر توقيع الاتفاق الشامل وانتهاء الحرب الأهلية في السودان.

ونود بدءاً أن نعبر عن اتفاقنا مع ما أورده ممثل المملكة المغربية بصفته رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد حدد إعلان الألفية كيفية مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد حدة الفقر، وازدياد الأمراض الفتاكة كالملاريا والإيدز والسل الرئوي، وقضايا الأمن والسلام والإرهاب والجريمة المنظمة والتزاعات المسلحة.

لعل من أهم خطوات الإصلاح المطلوبة، والتي لم نر فيها تقدماً يذكر، تلك الإصلاحات المتعلقة بمجلس الأمن، والمطالبة بتوسيع فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة ليصبح أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة، وبإصلاح أساليب عمله وعملية اتخاذ القرار فيه ليكون أكثر ديمقراطية وشفافية. ولعل خطورة وأهمية مجلس الأمن تفرض علينا أعمال الفكر لابتداع أساليب جديدة لإصلاحه، وهنا نود أن نلفت الانتباه إلى الاقتراح الجريء الذي قدمه رئيس وزراء ماليزيا بشأن تطوير استخدام حق النقض، بحيث يتم تضيق هامش الهيمنة المتاح للدول دائمة العضوية، ومن ثم لا يكون متاحاً لاستخدام هذا الحق إلا بتضافر جهود أكثر من دولة.

إن الشقة تتباعد يوماً بعد يوم بين دول الشمال والجنوب، ورغم انعقاد المؤتمرات الدولية ودورها في تقريب وجهات النظر، إلا أن الفجوة ما زالت تتسع بين الأغنياء والفقراء. وتصبح الحاجة ماسة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي عادل وديمقراطي، يتيح شروطاً أفضل للتبادل التجاري بين الدول الغنية والفقيرة ويتجاوز فشل مؤتمر كانكون، ويزيد حجم المعونات الرسمية للدول الفقيرة. ويستمر في برنامج إعفاء الديون عن هذه الدول.

إننا نحیی مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كمبادرة أفريقية خالصة تمثل برنامجاً للاتحاد الأفريقي الذي يعد إطاراً لمساندة المجتمع الدولي لتنمية القارة الأفريقية.

القانون يمكن أن يعزز إلى حد أن هناك اليوم، في كل مكان من العالم تقريبا، إدراكا قويا بحقوق الإنسان وحكم القانون. ومن السخرية المحزنة أن التقييد بالقانون الدولي عانى من نكسات لأن هذه المنظمة - ومجلس الأمن بوجه خاص - تجد من الصعوبة الارتقاء إلى مستوى دورها باعتبارها راعية لحكم القانون.

إن الشرعية، وفقا للقانون الدولي، هي الصفة البارزة لهذه المنظمة، وهي تكفل المصدقية والقبول. ويجب ألا نغامر بهذا الطابع الفريد من نوعه؛ وإنما، نحن مطالبون بحمايته. والأزمة التي لا تزال الأمم المتحدة تمر بها فيما يتصل بالعمل ضد العراق لن ينتهي بالعودة واقعا إلى ممارسة الأعمال كالمعتاد. وبالفعل، فإن المنظمة يمكن أن يلحقها ضرر أكبر إذا واصلت العمل في العراق دون أن يكون لها دور أقوى وأشمل تقوم به. وشرعية الأمم المتحدة وعدم انحيازها كما هو متصور يجب عدم مواصلة تعريضهما للخطر. ويجب ألا توضع المنظمة، وعلى وجه الخصوص موظفوها في الميدان، في موقف حيث يخالها الذين تعمل باسمهم بأنها تخدم مصالح غير تلك المصالح المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة، عندما توكل إليها ولاية واضحة قوية في العراق، ستتمكن من الارتقاء إلى مستوى الدور الأسمى الذي أوكله إليها القانون الدولي.

وتحبي ليختنشتاين الأمين العام لعمله الإصلاحية الجاري في الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة والأنشطة التشغيلية للمنظومة. ولا يزال إصلاح الأمانة العامة ناجحا حتى الآن، ونحن نؤيد تأييدا تاما عمله المستمر في هذا الشأن. وبوصفنا دولة عضوا، نعترف بأنه يمكننا، وينبغي لنا، أن نساهم مساهمة أكبر في جعل منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الهيئات الحكومية الدولية، أكثر فعالية. وكما اقترح الأمين العام، فإن فريقا من الشخصيات البارزة

السيد شورقي (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):
ترحب ليختنشتاين بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان الألفية. وعلى وجه الخصوص، نقدر نظرتهم الثاقبة في تلك المجالات التي نتعثر فيها - نحن الدول الأعضاء التي تشكل المنظمة - حيال التزاماتنا وإرادتنا السياسية.

من المؤكد أن العام الماضي كان عاما صعبا حقا للمنظمة، لكننا لا بد أن نعترف بأنه لم يكن بعيدا عن الظروف والكوارث التي تسببت فيما أصبح يعرف بأنه أزمة. وفي الواقع، فقد أتى أصعب التحديات للمنظمة من داخل العضوية. وإذا نشأت الأزمة من داخل العضوية، فإن الحل، بطبيعة الحال، سيوجد أيضا بين الدول الأعضاء وعن طريقها.

وما زلنا على اقتناع قوي بأن المنظمة القوية التي يتوخاها الجميع كذلك تمثل أفضل مصالح جميع الدول الأعضاء. وفي الواقع سيكون أمرا مأساويا إذا فقد المجتمع الدولي قدراته على التعاون المتعدد الأطراف، بينما أدرك أعداؤه قوة التعاون ونظموا أنفسهم بطرق مدمرة مثل الجماعات الإرهابية.

في العام الماضي أشرنا إلى أنه قد يكون من المثير للدهشة أن يوجه الأمين العام نداءات قوية من أجل تعددية الأطراف أمام جمهور ينبغي أن يقدمها كرمز إلى شعوب العالم. ومع ذلك، فإن أحداث الأشهر الماضية جعلت من الواضح تماما أن الأزمة التي مرت بها المنظمة فيما يتصل بعدم الاتفاق على طريقة العمل الملائمة ضد العراق ليست سوى أزمة لتعددية الأطراف. ويبدو أن رأي الدول الأعضاء لا يتجانس مع الرأي العام العالمي، الذي يؤيد بوضوح الجهود المشتركة المتعددة الأطراف في ظل حكم القانون.

إنه من قصص النجاحات الكبرى لهذه المنظمة - باعتبارها الهيئة الأولى لوضع القواعد في العالم - أن حكم

الأساسية، واحترام الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، وقبول المبادئ ووضع الأساليب، وأيضاً تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب. ولا يزال من الصعب تصدر السلم والأمن دون العمل المستمر في هذه المجالات جميعاً.

لقد وضعت الجمعية العامة، وبخاصة عن طريق المؤتمرات العادية ومؤتمرات القمة، طوال سنوات، مجموعة رائعة من الصكوك القانونية واعتمدت إعلانات وبرامج عمل يمكن أن تنفعنا جيداً في التصدي لمشاكل العالم ومؤخراً جداً، توجت عملية وضع المعايير بإعلان الألفية، الذي يتضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والذي أكدت فيه الدول مجدداً الرؤية المحددة في الميثاق، مبيّنة إياها بكلام واقعي ومحدد يتصل بزماننا. والأهداف الإنمائية للألفية تعكس الاعتراف بأن الفقر لا يزال تهديداً خطيراً للسلم والأمن.

أي، بعبارة أخرى، أن المنظمة لا تزال فعالة جداً في تحديد المشاكل ورسم الاستجابات المطلوبة. ومع ذلك، فهي لا تصل إلى نفس المستوى من الفعالية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج عملها لتحقيق الأهداف المحددة بوضوح. وفي متابعة العمل، نجد أن أداءنا غير متساو. وهكذا، عندما نتكلم عن جعل المنظمة أكثر كفاية، يجب أن تأخذ الدول الأعضاء بعين الاعتبار أن أداءها يحدد، في نهاية الأمر، نجاح المنظمة. ونجاح الأمم المتحدة، وبالتالي مصداقيتها ومشروعيتها، يعتمد على رغبة أعضائها في الارتقاء إلى مستوى الإعلانات والاقتراحات المعتمدة بتوافق الآراء.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): لا يزال إعلان الألفية خريطة طريق رئيسية لمساعدتنا في أن نركز تركيزاً أكبر على خطة التنمية للقرن الحادي والعشرين. ولقد شكلت الدروس التي تعلمناها في منظومة الأمم المتحدة منذ

سيتمكن من أن يوفر لنا رأياً جديداً عن الخطوات اللازمة لتحسين أداء هذه المنظمة.

أما وقد قلت هذا، فالواضح أنه ما من فريق من الشخصيات، أو أي فريق آخر، بإمكانه اتخاذ القرارات الضرورية بالنيابة عنا. وفي بعض المجالات، اعترفنا طويلاً بأن تغييرات ينبغي أن تحدث واتفقنا على تلك الحقيقة. ويجب علينا الآن أن نحشد الإرادة السياسية لاتخاذ الخطوة الأولى فعلاً. وبالنسبة لمجلس الأمن، حان الوقت، بعد عشر سنوات من المناقشة، للتحرك إلى ما يتجاوز تحسين أساليب عمله وإجراء التغييرات الهيكلية الضرورية. ويجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلاً ليعكس الحقائق السكانية والجغرافية - السياسية وليكون أكثر مصداقية. والميزات والمسؤوليات في سياق عملية صنع القرارات بين أعضاء مجلس الأمن من الضروري تعديلها.

بطبيعة الحال، الجمعية العامة وحدها هي التي يمكنها القيام بهذا العمل على المستوى الأساسي. ولكي تبدأ الجمعية العامة ذلك، ينبغي أن تقوم بدورها الصحيح تجاه مجلس الأمن، وفقاً للميثاق، وأن تتعامل بقوة أكبر مع المسائل الملحة قيد البحث. لذلك، سنؤيدكم، سيدي الرئيس، في مبادرتكم لتنشيط الجمعية العامة.

ويبدو أن هناك مفهوماً مشتركاً بأن هدف الأمم المتحدة الرئيسي هو صون السلم والأمن في العالم. ومن الناحية التاريخية، هذا بالتأكيد أمر مفهوم. لكن، حتى في ميثاق الأمم المتحدة، كان من المعترف به بوضوح أن السلم والأمن ليسا، بل لا يمكن أن يكونا، مجالين مستقلين من مجالات العمل. والعمل نحو السلم والأمن الإنساني يجب أن يترافق مع تعزيز حقوق الإنسان والتقدم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينص الميثاق بثبات على أن عمل الأمم المتحدة يشمل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته

الواضح أنه يتحتم الآن إيجاد حل سياسي لمكافحة الإرهاب الدولي.

ومع عدم تبرير أعمال الإرهاب الوحشية والجبانة ضد أرواح الأبرياء، فإن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بداية هامة لمكافحة الإرهاب. وتحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يحسن نوعية الحياة، وأن يعمل بالتالي على إزالة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظروف حقوق الإنسان غير المؤاتية التي تزدهر فيها الترتعات الإرهابية.

والتخلص من هذه الظروف والترتعات الضارة وإحلال بيئة اجتماعية - اقتصادية أكثر مؤاتاة وتمكيناً سيكونان أكثر من مجرد تلبية الالتزامات الجماعية العالمية التي قطعت في المؤتمرات العادية ومؤتمرات القمة في العقد الماضي، التي تعود في تاريخها إلى مؤتمر ريو وجرى التأكيد عليها مجدداً في جوهانسبرغ. ومن شأن تلبية هذه الأهداف أن تساعدنا، بقيادة الأمم المتحدة، على إعادة الأمور إلى نصابها بعد أن تسببت العولمة في تنافرها، وأدت ليس إلى اختلال توازن التجارة فحسب، وإنما أدت أيضاً إلى حدوث اختلالات عالمية أخرى أصبحت الآن مستعصية.

ولا تكمن المأساة في مجرد أن هذه الاختلالات العالمية يجري الشعور بها على صعيد عالمي، ولا في أن قوى العولمة تجعل الغني يزداد غني والفقير يزداد فقراً على الساحة الدولية، بل في أن الفجوة باتت أكثر وضوحاً وأكثر ظهوراً على الصعيد الوطني وعبر الحدود. وهذه وصفة مضمونة لحدوث صراع داخلي وزعزعة استقرار وإرهاب وصرف انتباه الحكومات الوطنية في البلدان النامية - خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، فيجي - عن التزاماتها بتحسين نوعية حياة مواطنيها.

وفي حين أن جميع قصص نجاح الأمم المتحدة في حفظ السلام في بوغينفيل وتيمور الشرقية وسيراليون

مولدها رؤية مشتركة للبشرية، بهدف إقامة عالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً، على النحو المفصل في الإعلان.

وملاحظات الأمين العام، في التقريرين المقدمين في إطار البندين ١٠ و ٦٠ من جدول الأعمال، بشأن التحرك المقيد للمجتمع العالمي والدول الأعضاء نحو تنفيذ مجموعة الأهداف، تلقى الترحيب البالغ. وهي حسنة التوقيت وبناءة. والتقريران مفيدان أيضاً في التعريف بالعقبات والتحديات. ونحن نتفق معه على ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية جذرية. وقد استمعنا إلى العديد من المقترحات العملية خلال المناقشة العامة في هذا الصدد، ونعتبر أن على الرئاسة أن تأخذ، بالتعاون مع الأمين العام، بتلك المقترحات للإصلاحات المؤسسية، والإصلاحات في أساليب العمل وفي جوهر الأجهزة والهيئات المختلفة، بغرض التنشيط التام.

إن إعلان الألفية لزعماء العالم لا يمكنه، بذاته، أن يوقف أو يواجه التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. فتلك التهديدات لم تعد قاصرة على مناطق الصراع أو الأزمات، كما تدل على ذلك أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما تلاها من اعتداءات. حتى الأمم المتحدة نفسها أصبحت الآن هدفاً لاعتداءات إرهابية، كما دلت على ذلك مأساة بغداد.

تواصل الأمم المتحدة هذا الأسبوع مداولاتها في اللجنة السادسة حول أفضل السبل لمكافحة الإرهاب الدولي من خلال القنوات الدبلوماسية التي لا تزال تعترضها الخلافات السياسية. وقد حظي مسار مجلس الأمن، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة له، باحترام وتعاون الدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي حين أن هذا المسار لا يزال يُبقي على تماسك العمل الأساسي لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي، من

تظل معالجة المنظمة للأساسيات مرضية. هذا الاتجاه في الأمم المتحدة يلحق بنا في البلدان النامية ضرراً شديداً بطرق عديدة، ويتركنا في وضع من يحاول اللحاق بالأمور.

ويمثل سكان البلدان النامية حوالي ٨٠ في المائة من سكان العالم ونسبة أعلى في إحصاءات الفقر في العالم. ومع إبقاء هذه الصورة في الذهن، هناك خياران لهذه المنظمة. بوسعنا أن نستمر على ما كُنَّا عليه على مدى الأعوام الخمسين الصعبة الماضية والحفاظ على الوضع الراهن، أو بوسعنا أن نترك بصمات دائمة للتغييرات الشاملة التي نعتزم إدخالها على هذه المنظمة أو لجزء قيمة ما من الأنصبة السنوية المقررة التي يصعب علينا تسديدها إلى الأمم المتحدة والهيئات والوكالات المتصلة بها، والتي نريدها أن تحسن الأمور.

ولذلك، تؤيد فيجي تماماً البيان الافتتاحي الذي أهدمت فيه قادتنا، يا سيدي، لدى افتتاح المناقشة العامة، والاقتراحات العملية والتطلعية العديدة التي عرضها وفدكم ووفود عديدة حذت حذوكم أثناء تلك المناقشة. وعلى غرار ذلك، نود أن نهنئ الأمين العام على تقييمه الذكي لعيوب المنظمة وتوصياته للإصلاح، التي تتم عن تبصر. ونحن مستعدون لدعم هذه الجهود.

السيد موليكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي، يا سيدي، بأن أحييكم تحية تستحقونها على انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة أثناء الدورة الثامنة والخمسين. وسيتعاون وفدي معكم لجعل هذه الدورة ناجحة يتذكرها جيلنا في المستقبل.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال الأمم المتحدة الشامل والحافل بالأفكار، وتقريره عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. وقد حدد الأمين العام بوضوح التحديات التي تواجهها منظمنا. وتشير الأهداف الإنمائية للألفية، التي حددت قبل ثلاث سنوات، إلى أن المجتمع

وأفغانستان وكوسوفو وسائر جهود بناء السلام مدعاة للاحتفال والتأمل، إلا أنها تستطيع أن توفر لنا حلاً عالمياً شاملاً أو تحدث التغيير الشامل في النماذج التي يتعين أن يطبقها المجتمع الدولي جمعياً لإيجاد حلول دائمة.

ولعل منظمنا قد أصابها شيء من الوهن أو اللامبالاة على مدى عقود من عمليات السلام. ومع أن إصلاحات قطاع حفظ السلام، التي أوصى بها الإبراهيمي في تقريره، قد تُبنى على جوانب من حقوق الإنسان وعناصر جنسانية، لكنها لا تستطيع وحدها تحقيق حلول دائمة بدون الإصلاحات الجذرية التي تكلم عنها الأمين العام لإبقاء الآمال في تعددية الأطراف حية في هذا القرن. وفي حين أن فيجي تتطلع إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالإصلاحات الذي سيشكله الأمين العام، فإننا نشق أيضاً بأن الفريق سيجتمع بعد إجراء مشاورات كاملة مع المجموعات الإقليمية والشركاء الإقليميين.

ونحن بحاجة إلى رؤية الأمم المتحدة تنتهج نهجاً متوازناً تجاه السلم والأمن، يعزز التزام الدول الأعضاء بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لا سيما من خلال التزام الشركاء من البلدان المتقدمة النمو بمساعدة مبادرات التنمية التي يضعها الشركاء من البلدان النامية. وندعو إلى استجابة عالمية للبرامج العالمية، مثل برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو التجارة المتعددة الأطراف أو التنمية المستدامة.

وفي عالم مثالي، لا يمكن تحقيق السلم والأمن إلا ببناء الثقة بين الأمم والدول. ويجب تمكين الدول الكبيرة والصغيرة من المشاركة المفيدة في الأمم المتحدة. ولا نستطيع أن نعمل ذلك بتوسيع جدول أعمال الأمم المتحدة إلى حد كبير، وترك الدول الصغيرة والفقيرة الموارد محدودة جداً في المواضيع والمجالات التي تستطيع أن تشارك فيها، في حين

إن أهمية الأمم المتحدة في أعقاب الحروب المتصاعدة والصراعات التي لا تفتقر ولا تذر مسألة لا تحتاج إلى برهان. فالهجمات الإرهابية المذهلة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، والحرب التي تلتها على الإرهاب، وحرب العراق، والهجوم الذي وقع مؤخراً على سوريا باسم الحرب على الإرهاب، توضح مدى حاجتنا إلى بعضنا البعض في هذه المنظمة. ولقد تعلم الآباء الذين أسسوا منظماتنا من دروس حريين عالميتين أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدولي من خلال طرف واحد. والدروس التي تعلموها آتت هامة اليوم مثلما ستكون هامة في المستقبل.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تدل على أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول من جانب واحد لا تؤدي إلا إلى زيادة حالة عدم الأمن في جميع بلدان المنطقة. ونحن نسلم بأن لأي دولة، بموجب المادة ٥١ من الميثاق، إذا هوجمت، الحق في الدفاع عن النفس. ولكن الهجمات دونما استفزاز على الدول الضعيفة غير مقبولة. وإذا أرادت الدول أن تلجأ إلى القوة لحسم الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإنها تحتاج إلى موافقة هذه المنظمة لإضفاء الشرعية على إجراءاتها.

والمناقشة العامة التي انتهت مؤخراً، أيدت بقوة تعددية الأطراف وأكدت من جديد على أن الأمم المتحدة لا تزال المنظمة الوحيدة المتاحة لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، لمعالجة القضايا العالمية، بما فيها الإرهاب، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والفقر، وبطبيعة الحال، تحديات العولمة. ويعرب وفدي عن دعمه الأكيد للجمعية العامة بصفتها الهيئة الرئيسية القادرة على معالجة هذه القضايا العالمية بأفضل ما يكون. ولذلك، من الضروري أن نوجه جهودنا الجماعية نحو تعزيزها، مع المحافظة على طابعها بصفتها هيئة تتمتع فيها كل الدول بسلطات متساوية. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى

الدولي يركز فعلاً على أهداف صحيحة ويمكن تحقيقها. إلا أنه تبين أن تحقيق هذه الأهداف بات كالتسرب نتيجة لعدم توفر إرادة سياسية ونتيجة للحماية. وأصعب هذه الأهداف تحقيقاً مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ومرض الإيدز، والملاريا، وسائر الأمراض المعدية. ويتبين أن هذا الهدف يمثل تحدياً بسبب الفقر المدقع. كما أننا نفشل في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخل كل منهم عن دولار واحد يومياً إلى النصف. ولا يزال الفقر هو أكبر المشاكل التي يتعين علينا التصدي لها. وأي تقدم نحزله في مواجهته سيترجم بالضرورة إلى إنجاز في تحقيق الأهداف الأخرى، لأنه يوجد تناظر بين الفقر وزيادة معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إننا نحقق في تلبية الأهداف التي حددناها لأنفسنا، وحكمنا بذلك على بعض مناطق العالم بالهلاك وربما بالاختفاء. وتواجه البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى أكبر خطر واجهته البشرية على الإطلاق. إلا أن الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا يمثل أملاً حقيقياً لهذه الدول لكي تتصدى لهذه المشكلة. وقد وضعت الحكومات استراتيجيات لإبطاء معدل انتشار هذا المرض، وكما قال رئيس وزراء ليسوتو، موسيسيلي:

”إن الإرادة السياسية قوية جدا. وما نحتاج إليه هو الموارد وبناء القدرات. لكن افتقارنا إلى القدرات - الأمر الذي ما برحنا نسمعه حتى الملل - لا يمكن بل ولا يجب أن يتخذ ذريعة لحرماننا من الموارد“ (A/58/PV.3 الصفحة ١٢)

إن بيتنا يحترق ويجب على الجيران، الذين لديهم ماء، أن يتقدموا لمساعدتنا على إطفاء الحريق لإنقاذ بيوتنا. نحن بحاجة إلى الموارد للمساعدة على بناء القدرة ذاتها التي قيل لنا إننا لا نملكها.

ويتناقض تماما مع المبادئ الديمقراطية لعصرنا الحديث. فأن يكون في مقدور عضو واحد يملك حق النقض أن يلغي رأي ١٤ عضوا آخر أمر غير ديمقراطي بكل بساطة. وهو في جلية الأمر غير منصف ويتناقض مع كل مبدأ تقوم عليه العدالة والنظام العالمي“. (A/58/PV.10، الفقرة ٢٦)

وأود أن أكرر هذه الكلمات الحكيمة التي قال رئيس وزرائنا، وأدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لكي تصل مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية التي استمرت ١٠ سنوات إلى نهايتها. ومن الضروري أن تتخذ إجراءات الآن بشأن التوصيات والأفكار الكثيرة المعروضة حاليا.

السيدة بكسا - كراويس (بولندا) (تكلت بالانكليزية): لقد أكد جميع المتكلمين في المناقشة العامة، وفي المناقشة الجارية حاليا في إطار البندين ١٠ و ٦٠ من جدول الأعمال، على ضرورة اتخاذ خطوات جريئة وبعيدة الأثر وشجاعة، إذا أردنا المحافظة على الأمم المتحدة كمنظمة هامة وحيوية - منظمة تخدم جميع أعضائها، ومنظمة قادرة على مواجهة الأخطار الحالية ومستعدة لمهاجمة كل التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

ونشاطر الرأي الذي أعربت عنه وفود كثيرة هنا ومفاده أن جميع الدول الأعضاء تلتزم التزاما قويا بتعددية أطراف فعالة مطلوبة إذا أريد للأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها الفريد والهام بصفتها المحفل الرئيسي للتعاون الدولي.

وتوافق بولندا تماما على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا، الذي تكلم بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، في اليوم الأول لمناقشتنا بشأن التقريرين عن نتائج مؤتمر قمة الألفية وعن أعمال المنظمة. وكما قال، فإننا نعلق أهمية كبرى على المبادئ والأهداف الواردة في إعلان الألفية وعلى جميع المسائل التي تضمنها - المسائل التي تتصل بالسلام

إصلاح الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن. ونؤيد فكرة تعيين فريق من الأشخاص البارزين ليدرس هذه القضية الهامة ويقدم تقريرا إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن الأشخاص الذين سيعينهم الأمين العام سيكونون ليس بارزين وتوفر لديهم المعرفة فحسب، بل أيضا مرآة للمجتمع الدولي.

ويعد إصلاح مجلس الأمن - الهيئة التي تلزم قراراتها جميع الدول الأعضاء، ومع ذلك، هي الهيئة التي تتمتع فيها خمس دول فحسب من مجموع ١٩١ دولة بسلطة حقيقية - مسألة تتطلب اهتماما فوريا. ورياضيا، يمثل ذلك الرقم مجرد نسبة ٢,٦ في المائة من مجموع عدد الأعضاء في الأمم المتحدة. فإذا احتسب عدد الدول الأعضاء العشر المنتخبة فستزيد النسبة إلى ٧,٩ في المائة. ونعلم جميعا أن دولة واحدة لها حق الفيتو تستطيع أن تُحبط إرادة المجتمع الدولي بأسره. ومع ذلك، تمثل دولة واحدة نسبة ٠,٥ في المائة من الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن غير تمثيلي، ويحتاج إلى الإصلاح. وقال رئيس وزراء ليسوتو، في معرض تناوله لهذه المسألة في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر:

”لقد مضى ما يقرب من ١٠ سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لدراسة جميع المسائل المتعلقة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء المجلس. ويرى وفد بلادي أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة السرعة ومضاعفة جهودنا لوضع نهاية لهذا الأمر. ولنواجه الأمر بجرأة: إن مفهوم وممارسة حق النقض ذاتهما في مجلس الأمن، ببساطة، أمر لا يمكن الدفاع عنه

وثائق أخرى مع الفريق، أملا في أن تقدم مساهمة كبيرة وتستخدم كنقطة انطلاق جيدة لمداولاته وأعماله.

ونتوقع بالتأكيد أن ينصب تركيز الوثيقة الختامية - تقرير الفريق الرفيع المستوى - بطريقة مفاهيمية وشاملة، على طبيعة التغيير في النظام الدولي وأن تقدم رؤية لنظام دولي أكثر فعالية. ونعقد أنه ينبغي للتقرير أن يتضمن إجابات على الأسئلة التي تثيرها التحديات الحالية، بما في ذلك الأخطار التي تهدد الأمن والمتصلة بالعملة والأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة، والفجوات في التنمية والتضامن الدولي، ونظم الحكم الجيد.

إن الفريق رفيع المستوى قد يعد في نفس الوقت صياغة للأفكار حول القيم والمبادئ التي توحد المجتمع الدولي وتحدد تصرف الدول بعضها مع بعض، ومع فاعلين آخرين في الساحة الدولية، ومع المواطنين. ونأمل في الوقت ذاته، أن تظهر توصيات الفريق الحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالات النهوض بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تظهر كذلك وجوب استعراض وتعزيز آليات وصكوك الأمم المتحدة المعنية بتوفير السلم والأمن والاستقرار في كل أرجاء العالم.

إننا نتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام على أساس عمل الفريق. ونأمل أن توفر حافزا جديدا لمزيد من التفكير المفاهيمي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. ولكننا لا نستطيع أن نجلس ساكنين في انتظار نتيجة مداولات الشخصيات البارزة. فبينما نقدم الدعم لعملهم، يجب أن نستمر في التنفيذ السلس وفي الوقت المناسب للإصلاحات التي تم الاتفاق بشأنها حتى الآن. وعلينا أن نكثف جهودنا لجعل العمل اليومي للمنظمة أكثر فعالية وفائدة. إن الإصلاحات في الأمم المتحدة ليست ملك المبادرات

والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية ونظم الحكم الجيد. ونأمل أن تتشاطر الدول الأعضاء الملاحظات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام وأن تؤيد ليس عملية الإصلاح الجارية حاليا فحسب، بل تسعى أيضا إلى البحث عن أفكار ومفاهيم جديدة تساعد في المضي قدما في تنفيذ الأهداف الواردة في الإعلان، وتعزز الآليات المتعددة الأطراف، وتؤكد موقف المنظمة بصفتها مؤسسة هامة للأمن والتعاون الدوليين.

والرؤية الجديدة لنظام دولي وأمن جماعي أكثر فعالية تتطلب توافقا جديدا في الآراء على الصعيد السياسي، ولا سيما في ضوء الأحداث الأخيرة. وهذا الاعتقاد بحد ذاته هو أساس الاقتراح الذي قدمه، في الدورة السابعة والخمسين، السيد ولادزيميرز سيموسزويكز، وزير خارجية بولندا، ليستهل قانونا سياسيا جديدا يتصل بالأمم المتحدة مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين - وهي وثيقة تقدم زحما جديدا من أجل تعزيز مبادئ وآليات منظومة الأمم المتحدة. وسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياحنا لأن المبادرة البولندية تتطابق مع الموقف الذي أوجزه الأمين العام في بداية المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ويؤيد بلدي تأييدا تاما الاقتراح الرامي إلى إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة ليدرس دور الإجراءات الجماعية في مواجهة تحديات الأمن في الوقت الراهن، وليستعرض عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ونحن على استعداد لتقديم الدعم على النحو الأوفى لهذه الهيئة، والمساعدة في مساعيها.

لقد تجمعت لدينا في وقت سابق من هذه السنة، بينما كنا نجري مشاورات بشأن مبادرتنا، طائفة من الأفكار الموضوعية التي وردت بعد ذلك في مذكرة أعدتها حكومة جمهورية بولندا. ونحن على استعداد لتشاطر هذه الوثيقة

لقد طلب عدة ممثلين ممارسة حق الرد. وإسماحو لي بأن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي الإدلاء بها من مقاعد الوفود. أعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

السيد كيم تشنغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): سأدلي ببيان ممارسة لحق الرد على بيان ممثل اليابان الذي أدلى به يوم أمس بشأن المسألة النووية.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي نتيجة لسياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واليابان لا تساهم البتة في تسويتها عندما تندفع كالمسعورة لممارسة ضغط دولي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الولايات المتحدة تهدد بضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واليابان التي تنحاز بنشاط إلى جانب الولايات المتحدة، إنما تكشف عن طموحاتها في غزو كوريا من جديد، وتعلن عن حقها بتوجيه ضربة وقائية ضد قواعد عسكرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي مواجهة كل هذه التهديدات، كيف يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن قوتها الرادعة للحرب؟ إن الحرب في العراق لقنت العالم درسا هاما بأن لا أحد على وجه الأرض - ولا حتى الأمم المتحدة - يستطيع حماية دول ضعيفة وصغيرة من العدوان المسلح لدولة عظمى.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحذر اليابان بقوة من مغبة الاصطياد في المياه العكر للمواجهة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

السياسية رفيعة المستوى فحسب، بل هي أيضا جزء من عملنا اليومي جميعا في كل المحافل.

ونود أن نحث اللجان العاملة للجمعية العامة على أن تواصل النظر في حزمة الإصلاحات على سبيل الأولوية. ومن هذا المنظور، فإن اعتماد الميزانية البرنامجية الجديدة لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي تدعم التنفيذ الكامل لإعلان الألفية ولعملية الإصلاح سيكون حاسم الأهمية. وفي رأينا، ينبغي أيضا للأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة أن تستمر في عمليات الإصلاح وزيادة تعزيزها.

وتعتقد بولندا اعتقادا راسخا أننا ينبغي في نفس الوقت، أن نبحث عن الوسائل لتحسين عمل مجلس الأمن ونتائج عمله. وبالمثل، ينبغي في رأينا استعراض وتعزيز دور وأسلوب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، نحن مقتنعون، وخاصة في هذا العام، أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنخرط على نحو أقوى في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونتفق جميعا على أن الجمعية العامة ينبغي أن يكون لها أهم دور سياسي في الحوار العالمي، ولكن لأجل تحقيق ذلك، ينبغي أن تصبح هذه الهيئة أكثر فعالية وقدرة وقوة. وقد قدمت مقترحات كثيرة في هذا السياق، مما يوفر لنا أساسا نبنى عليه. لذلك نرجو في المناقشة لهذا العام، وتحت قيادتكم، سيدي الرئيس، أن تتمكن من اتخاذ قرارات جريئة في هذا الصدد.

وتلبية لمناشدة الأمين العام بأن نسعى إلى الإتفاق بشأن تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة عصرية، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن وفدي لن يدخر جهدا في سيادق هذه الدورة للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة بنود هذه الجلسة.

الآخرين للإرهاب الفلسطيني، هو الذي يدفع بعض الممثلين إلى الكلام أو العمل، بل الذي يدفعهم إلى ذلك هو رد إسرائيل الدفاعي على هذا الاعتداء ضد منشأة لتدريب الإرهابيين، هذه الحقيقة تقول الكثير عن قيم ونوايا مثل هؤلاء المتكلمين.

إن سورية الدكتاتورية التي تحتل دولة مجاورة، والمعروفة برعاية وتمويل وإيواء الإرهابيين في مخالفة للقواعد الأساسية للقانون الدولي، ينبغي أن تكون آخر من يتكلم عن العدالة والقانون. فالممثل السوري يرغب في الوعظ التبجيلي عندما يتكلم عما يسمى بالمقاومة. وربما يستطيع أن يفسر بالضبط كيف يمكن للاعتداء في حيفا، الذي نفذته منظمة ترعاها سورية، وتأويها وتدعمها، والذي قتل هذا العدد الكبير من الأطفال والرضع الأبرياء، أن يكون عملاً من أعمال المقاومة المشروعة؟

ولعل بإمكانه أن يشرح لنا بالضبط كيف يمكن اعتبار الهجوم الذي وقع في حيفا وارتكبته منظمة ترعاها سورية وتؤويها وتدعمها، ولقي فيه العديد من الأطفال والرضع حتفهم، عملاً من أعمال المقاومة المشروعة؟ ولعل بإمكانه أن يشرح كيف تعامل السوريون أنفسهم مع المقاومة، كما كان الحال في حماة، حيث قتل حوالي ١٠٠٠٠ مدني على أيدي القوات المسلحة السورية؟ أو ربما كان بإمكانه أن يوضح لنا ما هي الخطوات التي اتخذتها حكومته وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولخارطة الطريق ذاتها، التي تدعو الدول إلى وقف كل أشكال الدعم المقدم للجماعات التي تقتل المدنيين عمداً؟

ولإحياء عملية السلام وإعطاء خارطة الطريق فرصة للنجاح، لا يمكننا أن نعفي رعاة الإرهاب الرسميين من مسؤولياتهم تجاه المجتمع الدولي، وبموجب القانون الدولي. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي بالحصول على أية مكاسب

وعداء اليابان المسعور ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يؤدي إلا إلى الضرر الشديد لمصالحها بالذات.

وفيما يتعلق بالعلاقات الكورية - اليابانية فهي لن تصبح ممكنة إلا عندما تدفع اليابان التعويضات على جرائمها السابقة ضد الشعب الكوري. ومن الحماقة أن تفكر اليابان بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد نفذ صبرها وترغب في تحسين العلاقات مع اليابان على حساب مبادئها ومصالحها الوطنية. وهذا هو جوهر البيان الكوري - الياباني في بيونغيانغ. ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشعر بخيبة الأمل لأن اليابان غير قادرة على فهم هذا المنطق البسيط.

ونقطة الثانية هي أن اليابان عندما تتحدث عن بيان بيونغيانغ الكوري - الياباني إنما تثير الازدراء. وينبغي لليابان، إن لم يكن أي شيء آخر، أن تتخلص من عاداتها السيئة المتمثلة في خيانة شريكها في الحوار. وينبغي لليابان أن تحاول كسب مصداقيتها في نظر المجتمع الدولي.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):

يؤسفني أن أتكلم ممارسة لحق الرد على تعليقات وفود معينة أساءت استعمال المناقشة في الجمعية العامة لخدمة برامجها السياسية الضيقة. إن الممثلين الذين يعربون عن مثل هذا القلق عندما تنفذ إسرائيل تدابير ضد الإرهاب ضمن عملية الدفاع عن النفس، ولكنهم لا يطلقون حتى همسة خافتة من القلق عندما تزهق عشرات الأرواح البريئة على أيدي المجموعات الإرهابية والدول التي ترعاها، هؤلاء كان من الأفضل أن ينظروا جيداً في المرأة.

إن هذا الفشل في الإدانة الصريحة للقتل المتعمد للمدنيين يعكس الكيل بمكيالين الذي ابتلى به جدول أعمال هذه الجمعية لفترة طويلة. وحقيقة أنه ليس فقدان ١٩ حياة بريئة في مطعم في حيفا، إن لم نذكر مئات الضحايا

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية):
لم أندھش من الطريقة التي بدأ بها المندوب الإسرائيلي بيانه. فبالعقلية التي نعاني وتعاني منها منطقتنا، توجه بإدانة جميع الدول التي عبرت عن شجبها واستنكارها للعدوان الغاشم الذي وقع في ٥ من الشهر الجاري على بلدة سورية آمنة. هذه هي العقلية التي تفترض أن كل من يخالفها يجب أن تتم إدانته، بما فيها مطالبة وزير خارجية إسرائيل على هذا المنبر، منذ عدة أيام، بأن تراجع الجمعية العامة منهجها وطريقة تعاملها، وأن تتوقف عن اعتماد قرارات تطالب إسرائيل بالالتزام بالشرعية الدولية. هذا هو المنطق وأمامكم الآن فرصة لتعرفوا نوع هذا الكيان وطريقة تعامله مع جيرانه.

الادعاءات الكاذبة ليست جديدة على هذا المحفل. ونحن آسفون لأننا سنضطر إلى الرد على هذه الادعاءات الكاذبة مرة أخرى.

ادعاء مندوب إسرائيل بأنه حريص على السلام، أثبتت التجربة والواقع أنه أمر أتصور أنه لم يعد يلقي تصديقا أيضا كان. إن هذه الحكومة الحالية هي حكومة حرب، لم تكتف بتصعيد الوضع في الأراضي الفلسطينية، بل قامت بتدمير المنازل والبيوت وقتل الأطفال والنساء والشيوخ. واستشهدنا هنا في بياننا من بيان الأمين العام عن أعمال المنظمة والذي ذكر فيه أن ١,٣ ملايين نسمة، بسبب هذه الممارسات الإسرائيلية، المنخفض وضعهم ليصبحوا دون مستوى خط الفقر.

ونفس التقرير يتحدث أيضا عن أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) لا تستطيع أن تمارس مهامها بسبب سياسات الحصار.

والآن هذه الحكومة التي لا تعرف غير العنف والحرب تحاول أن تصدر أزماتها الداخلية، وتحاول أن تقتل أي فرصة للسلام.

سياسية من وراء استراتيجية تعتنق القتل، وتجلب المعاناة واليأس لجميع شعوب المنطقة، فذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع تلك الاستراتيجية والدفع بيوم السلام بعيدا في مجاهل المستقبل.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):
أردت أخذ الكلمة لممارسة حق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل كوريا الشمالية.

إن ممثل كوريا الشمالي يخطئ إذا اعتقد أن اهتمام اليابان الشديد ببرنامج كوريا الشمالية النووي لا يستهدف سوى الانحياز للولايات المتحدة. ولا بد لي من التشديد على أن المسألة النووية في كوريا الشمالية لها أهمية قصوى بالنسبة لليابان، لأنها تتصل مباشرة بالأمن الياباني. وبالتالي لا يمكن إسكات صوت اليابان حيال هذه المسألة الحيوية.

ثانيا، أشار ممثل كوريا الشمالية إلى مسائل تتعلق بتعويضات محتلمة. وأود أن ألفت انتباهه إلى الفقرة ٢ من إعلان بيونغيانغ الذي وقعه زعماء البلدين على النحو الواجب والذي ينص على التالي:

”قرر الجانبان، وفقا للمبدأ الأساسي الذي بمقتضاه، عند تطبيع العلاقات الثنائية، تتخلى كل من اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متبادل عن جميع ممتلكاتها ومطالباتها هي ورعاياها، التي نشأت من أسباب حدثت قبل ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٥، مناقشة المسألة المتعلقة بالممتلكات والمطالبات بشكل محدد في محادثات التطبيع“.

وأود أن أشدد على أن موقفنا يتمثل في الدخول في عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية من خلال حل شامل لجميع المسائل المتعلقة، مثل المسألة النووية ومسألة القذائف ومسألة الاختطاف.

ولا بد من أن نذكر هنا بأنكم تعرفون جميعاً أن النظام الديمقراطي الإسرائيلي لم ينجح إلا في انتخاب مجرمي حرب. ألم يكن إسحاق شامير أحد المطلوبين في اغتيال الكونت برنادوت، رمز الأمم المتحدة؟ وهل كان رئيس الوزراء الحالي أحسن منه؟ فالاثنان كانا عضوين في منظمتي هاجانه وشتيرن اللتين روعتا وأرعبتا المنطقة بأعمال إرهابية لم تعرفها المنطقة قبلهما، وقبل إسرائيل.

أليس الاحتلال هو أعلى درجات الإرهاب والرعب - قتل الأطفال والمدنيين بالطائرات وتدمير منازلهم؟ وتقرير الأمين العام يتحدث عن عشرات الآلاف من الذين أصبحوا بلا مأوى نتيجة تدمير بيوتهم. وأنا الآن أريد أن أحيلكم مرة أخرى إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وهنا، اسمحو لي بالقول، إن الادعاءات الكاذبة بأن سورية مسؤولة عن فقدان ١٩ روحاً هي ادعاءات واهية وضعيفة، كما قلت، تحاول أن تجذب تبريراً للحكومة لا تجد في إمكانيتها، القدرة على مواجهة أزمات حقيقية داخلية، فتصدر هذه الأزمات إلى الآخرين من خلال هذه الادعاءات الكاذبة.

في سورية حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني يملكون بالعودة إلى ديارهم، وما زال البعض منهم يحتفظ بمفاتيح بيته لكي يعود. من يجرمهم هذا الحق؟ إنها إسرائيل، وفي انتهاك فاضح وصريح للشرعية الدولية ولجميع قرارات الأمم المتحدة والقرار ١٩٤ (د-٣) الصادر عن الجمعية العامة.

وإذا كانت إسرائيل تعتبر أن وجود هذا النصف مليون حالة إرهابية، يمكن القول ببساطة شديدة جداً إنه إذا ما عاد هذا النصف مليون إلى وطنه وإلى أرضه لا شك أن ذلك سوف يحل الأزمة، إذا كانت هذه أزمة. فهل تمتلك إسرائيل الجرأة على فعل ذلك؟ من الواقع الجغرافي والعملية،

كان المجتمع الدولي يتحدث عن إمكانيات حلول سلمية وليس فقط على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، بعد أن اختارت إسرائيل ذلك. والآن تريد إسرائيل أن تمحو من ذاكرة العالم أن هذه المنطقة يمكن أن يكون فيها حل سلمي. هذا، علماً بأن هناك موقفاً ثابتاً لسورية. وهي تتخذ خياراً استراتيجياً لتسوية هذا الوضع. وهو الخيار الاستراتيجي للسلام على أسس أصبحت معروفة. وهذه الأسس وردت أيضاً في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. فسورية دائماً تؤكد أن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، ثم مبادرة السلام العربية التي أيدها مؤتمر القمة العربي، هذه هي الأسس التي تتحدث عنها سورية، وهذه هي الأسس نفسها التي ذكرها الأمين العام في تقريره.

أما الادعاءات الأخرى المفضلة للمجتمع الدولي بخصوص احتلال سورية للبنان، فأتصور أنه من الواضح أن يأتي هذا المدعي ليتحدث عن بلد آخر. أظن أن الشعبين الجارين والشقيقتين والحكومتين هما اللذان يرسمان طريقة تعاملهما. وهذا يعتبر تدخلاً فظاً في شؤون بلد آخر. وإنه لادعاء كاذب على سلطة وعلى بلد ممثل ومعتز به لدى الأمم المتحدة، وممثل شرعياً هنا، أن يأتي مندوب آخر ويتحدث بالنيابة عنه، ويدعي أنه بلد محتل. هذه وقاحة.

أما الادعاءات الأخرى عن النظام في سورية، فإن هذا النظام يحظى بفخر الشعب السوري. ولعل هذا هو السبب الذي دفع إسرائيل لهذا الاعتداء. نحن فخورون بهذا النظام وبهذه القيادة، ولأن هذه القيادة ملتصقة بمطامح الشارع السوري، ورفضه بإبواب التفريط في حقوقه، جاء هذا العمل الفظيع والمرعب - هذا القصف، وهذا التوسيع لعمليات الاعتداء الإسرائيلية إلى خارج الأطر التي اعتادت عليها.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):
يؤسفني أن أضطر إلى ممارسة حق الرد للمرة الثانية لأرد على الممثل السوري، الذي اختار اليوم أن يحول هذا النقاش الهام بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية وتقرير الأمين العام إلى سلسلة من الهجمات ضد دولة إسرائيل. والآن، ها هو يتظاهر بالدهشة إذ نال الرد الذي يستحقه.

يزعم الممثل السوري إن إسرائيل هاجمت قرية سورية مسالمة. فإن لم يكن الأمر مؤسفا للغاية، فإنه يبدو مسليا، لأنه من المشاهد المسلية جدا دائما أن نرى الذئب في ثياب الحمل. واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عما تفعله سورية بخصوص الإرهاب. أولا، إن ما تقدمه سورية من التشجيع والمأوى الآمن ومرافق التدريب والتمويل والدعم السوقي لمجموعة متنوعة من المنظمات الإرهابية سيئة السمعة، هو أمر يعرفه الجميع. ومن بين المجموعات الإرهابية الكثيرة التي تعمل تحت لواء الديكتاتورية السورية وتستفيد من رعايته الجهاد الإسلامي، وحماس، وحزب الله، والجماعة الشعبية لتحرير فلسطين. والمعروف جيدا أن الأمين العام للجهاد الإسلامي رمضان عبدالله شلح، هو واحد من عدة قادة إرهابيين يعملون بحرية في دمشق ويحصلون على الحصانة والدعم من نظام الأسد.

واسمحوا لي أن أسرد بإيجاز مدى الدعم الذي تقدمه سورية للمنظمات الإرهابية. هذا هو ما يفعلونه: إنهم يوفرون الملاذ الآمن ومرافق التدريب في أنحاء سورية للمنظمات الإرهابية مثل الجهاد الإسلامي، وحماس، وحزب الله، سواء في مرافق منفصلة أو داخل قواعد الجيش السوري. كما أن سورية قد يسرت ووجهت أعمال الإرهاب من خلال تنسيق العمل وإجراء الاتصالات عبر الهاتف وشبكة الإنترنت ودعوة الحركيين إلى التوجه إلى دمشق للتشاور وإجراء المقابلات. وسورية تستخدم وسائل إعلامها التي تشرف عليها الدولة ومؤسساتها الرسمية لتمجيد

هناك نصف مليون فلسطيني يمارسون حياتهم الطبيعية، وأي نمط من أنماط حياتهم ممكن أن يعتبر إرهابا. حتى التعبير الصحفي عن أنفسهم أصبح بالنسبة لإسرائيل إرهابا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لممارسة حق الرد للمرة الثانية، على ألا يتجاوز مدة خمس دقائق.

السيد كيم تشنغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): قال ممثل اليابان إن بلاده تشعر بالقلق حيال المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولكن أود أن أسأل اليابان، هل صحيح فعلا أن السلطات اليابانية، بما في ذلك الوزراء، تضحج بالمطالبة بتوجيه ضربة وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ أليس صحيحا أن اليابان بصدد مراجعة ما يسمى دستور السلام لمباركة حرب عدوانية ضد بلدان مجاورة؟ أليس صحيحا أن اليابان تُحبي التزعة العسكرية؟ لذلك، بإمكانني القول إن القلق حيال الأمن هو من صنع اليابان ذاتها.

إن اليابان تقمع الآن أنشطة تشونغغريون، أي الرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان. والسلطات اليابانية تحرض الإرهابيين على إطلاق النار على الكوريين في اليابان. والسلطات اليابانية تستر على قيام الإرهابيين ببث القنابل في الأبنية التابعة لهذه الرابطة. والسلطات اليابانية تضع العراقيل أمام الأنشطة التجارية للكوريين في اليابان. كل هذه المسائل تفضي بالموقف إلى نقطة التصادم. أما فيما يتصل بالعلاقات الدبلوماسية، فلن يكون هناك تطبيع للعلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما دامت اليابان لم تعوض علينا، ولم تعدل عن سياستها العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم تصحح تضليلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل إسرائيل لممارسة حق الرد للمرة الثانية والأخيرة ولمدة خمس دقائق.

أنفي ذلك نفيا قاطعا. فلم يحدث شيء من هذا القبيل في اليابان.

ثانيا، بالنسبة لمعاملتنا لرابطة الكوريين الشماليين المقيمين في اليابان، أو تشونغريون، إن كان ذلك هو مسمها بالكورية، لا بد لي من القول إنه ليست تشونغريون هذه وحدها، بل أي مجموعة أخرى من الناس وأي منظمة في اليابان، ستمتع بحماية القانون والحرية مادامت تلتزم بالقانون الياباني. لكن، إذا أقدم أي شخص أو منظمة، ياباني كان أو غير ياباني، على انتهاك القانون الياباني، فسيعاقب وفقا للقانون. وهذا أمر طبيعي تماما.

أود أن أشير مرة أخرى إلى أن إعلان بيونغيانغ قد تم التوقيع عليه حسب الأصول من جانب رئيس وزراء اليابان كوزومي والرئيس كيم جونج إيل. ونظرا إلى جميع المسائل الهامة المشار إليها في ذلك الإعلان، أود أن أقترح على ممثل كوريا الشمالية أن يقرأه بتأن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية ليمارس حقه في الرد ويدي بيانه الثاني والأخير لمدة خمس دقائق.

السيد نقاري (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة لم نتمن أن ندخل في هذه المهاترات. لقد أضحكنتي كثيرا عبارة أن "الذئب سيتحول إلى ضحية". لا أعرف كم من الآلاف يجب أن يموتوا في منطقتنا من العرب حتى يعتبر المدعي السابق أن الوضع أصبح عادلا بالنسبة إليه.

جاء في مقال نشرته صحيفة "معاريف" العبرية أن أطفالا كانوا يلعبون في مدينة الملاهي، وأن أكثر من ٢٠ صبيا أخذوا يصرخون: "الموت للعرب". وكان أهاليهم يستمتعون بذلك. ويذكر نفس المقال في الصحيفة الإسرائيلية أن هذه مسألة روتينية. ثم يتحدث المقال عن حوار تم بين

الهجمات الانتحارية ضد المدنيين في المطاعم والمدارس وحافلات الركاب ومراكز التسوق في دولة إسرائيل والتحريض على مثل هذه الهجمات. ويسرت سورية نقل الأسلحة إلى منظمات إرهابية فلسطينية مثل الجهاد الإسلامي بالسماح بنقل أسلحة متطورة من إيران إلى حزب الله عبر الأراضي السورية. وهذه مجرد أمثلة قليلة على تواطؤ سورية مع الإرهاب.

من ناحية أخرى، فإن رد إسرائيل المحسوب على الهجمات الانتحارية المروعة، والذي استهدف مرفقا لتدريب الإرهابيين في سورية، هو عمل واضح للدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. ويجيء هذا الرد بعد أن مارست إسرائيل قدرا هائلا من ضبط النفس، رغم أعمال إرهابية لا حصر لها راح ضحيتها مئات الأبرياء وتحمل سورية المسؤولية الجنائية المباشرة عنها. ويجيء هذا الرد بعد أن طالبت إسرائيل والمجتمع الدولي برمته سورية مرارا وتكرارا بإنهاء دعمها للإرهاب والامتنال أخيرا للقانون الدولي. وقد استهدف هذا الرد منع وقوع هجمات مسلحة أخرى ضد المدنيين الإسرائيليين بتواطؤ من سورية، بغية تشجيعها على تسوية نزاعها عن طريق المفاوضات الثنائية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وهي مطالبة قانونا بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان ممارسة لحق الرد للمرة الثانية والأخيرة ولمدة خمس دقائق.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. وسأتناول ثلاث نقاط.

أولا، أشار ممثل كوريا الشمالية إلى أمور وهمية، كما لو أننا في اليابان قد باركنا علنا شن هجوم وقائي، وبدأنا بمراجعة دستورنا أو إحياء التزعة العسكرية. وأنا

حزب الله حزب لبناني يعمل على الأرض اللبنانية ويحظى بدعم الشعب اللبناني ولا يتلقى تعليمات من سوريا.

هذا توسيع لقائمة الأعدار والأكاذيب والإختلاقات. وكما ذكرت، يوجد نصف مليون فلسطيني في سوريا يمارسون نشاطهم الاعتيادي، ومن البساطة الشديدة جدا لمن يريد أن يدعي، مثل هذا المدعي السابق، أن يختلق الظروف ليقول إن أولئك الفلسطينيين ينتمون جميعا إلى أحزاب إرهابية وإهم يمارسون الإرهاب من سوريا. هذه كلها أكاذيب. لا توجد لديهم في سوريا سوى مكاتب إعلامية. ولكم أن تتخيلوا الأنشطة العادية التي يباشرها الإنسان والتي يقوم بها هؤلاء، ولكنهم أصبحوا مدانين لأنهم موجودون على الأراضي السورية. دعوهم يعودون إلى أرضهم، كما أسلفت.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

شخصين في مكان آخر أشارا الى أن عدد من ماتوا كان ٥٠، وأهتما تمنيا لو كان العدد ١٠٠.

أما الحاخام غولدشتاين والحاخام غورمن مكوينش، العضوان في جماعة ناطوري كارتا اليهودية، فقد وصفا رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون - وهذا الوصف على لسان حاخامات - بأنه "تجسيد قبيح وكره للصهيونية". وقد توجه الحاخام غولدشتاين إلى العرب قائلا:

"نريد أن نقول للعرب، وخاصة للفلسطينيين، أنه ليس هناك حرب بين اليهود وبينهم. فاليهود الحقيقيون لم يعيشوا في سلام وأمن إلا مع إخوانهم العرب، مسلمين ومسيحيين، قبل قيام الدولة الصهيونية".

ربما أعطاكم هذا تصورا ما عن العقليّة الإرهابية الإسرائيلية الحقيقية التي ما انفكت الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، منشغلة بالإرهاب الإسرائيلي المرعب الذي لم يتوقف عند حدود على جميع دول المنطقة، احتلالا وعدوانا. مئات القرارات التي اعتمدت ما كان لها أن تتكرر وما كان للجمعية العامة أن تعيد بحثها لو أن هذا الكيان المحتل التزم بمطالب الشرعية الدولية. والآن يجري توسيع القائمة.

أما عن ادعاءاته بأن سوريا تؤوي الإرهاب وغيره، فإن سوريا كانت في الثمانينات من أوائل بلدان العالم التي عرفت الإرهاب وعانت منه، في الوقت الذي كان الآخرون يقفون متفرجين.

وبالنسبة لحزب الله، مثلا، كان وفدنا قد عمم رسالة (A/56/226-S/2001/746) ردا على ادعاءات إسرائيل المتكررة، قلنا فيها إن الحكومة الإسرائيلية تعلم حق العلم أن